مجلة
مركز الوثائق والدراسات الإنسانية
جامعة قطر

داخل العدد

* العطاء الجغرافي في مقدمة ابن خلدون .
* الحياة الاقتصادية في قطر من ظهور الإسلام حتي نهاية القرن الرابع الهجري.
* من السمات العامة للخلافة العباسية في العصر العباسي الأول.
* مليح بن الحكم : شاعر من هذيل .
* التحليل الاجتماعي للابداع ـ توجهات نظرية وخبرات بحثية في المجتمع العربي .
* النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه .

العدد الثامن السنة الثامنة ١٩٩٦ م

الدوحة - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م

الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري
دراسة ـ ميدانيـة

د٠ محمد ياسر شبل الخواجة
كلية الآداب -`جامعتي طنطا وقطر

أولاً : المقدمـــة :

يشهد الريف المصري منذ منتصف السبعينيات تغيرات جذرية ، وقد نجمت هذه التغيرات نتيجة تبني الدولة لسياسات تختلف تماماً عن السياسات التي كانت تضبط حركة المجتمع من قبل، ولقد بدأت هذه السياسات بقوانين الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى إطلاق حرية السوق والتجارة ، وتحرير مستلزمات الإنتاج في إطار المنافسة بين القطاعين الخاص والعام ، وكذلك تحرير عنصر الإنتاج الأساسي بالقرية وهو الأرض من خلال صدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، هذا بالإضافة إلى رفع مستلزمات الإنتاج والوصول بها إلى الأسعار الاقتصادية وإلغاء الدعم منها ، وترك أسعار المحاصيل الزراعية لآليات السوق ، وقد انعكست هذه التغيرات الهيكلية على حياة سكان القرية المصرية ، سلباً وإيجاباً ، لكن الذي أثار دهشتي ، وزاد من اهتمامي في الآونة الأخيرة ، هو تزايد الفجوة بين فقراء القرية المصرية وأغنيائها بصورة تبعث على القلق والحيرة على مستقبل القرية المصرية ، ولعل مصدر القلق أن هناك فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع ، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، وتعاني أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة ، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعي والاقتصادي ، وتهيمن على موارد الثروة في المجتمع ، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها ، ورغم أن عدداً من الدراسات الاجتماعية قد عالجت موضوع الفقر - وإن كان أغلبها على يد متخصصين في الاقتصاد - إلاّ أن هذا العدد لايزال محدوداً ، فضلاً عن أن محاولات رصد هذا الموضوع على مستوى القرية تكاد تكون نادرة ولعل التركيز على فقراء القرية يأتي من كونهم الأغلبية التي تشكل قوة كبيرة في العالم الآن، وخاصة في دول العالم النامي ، كما أنهم هم المقدمة الأساسية والحاسمة لتنمية المجتمع

المصري كله ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الفقر في الريف المصري ، بالتركيز على بعض القرى التابعة لمحافظة الغربية .

ثانياً : إشكالية البحث وتساؤلاته :

يمثل تحديد إشكالية البحث خطوة ضرورية للدراسة العلمية المنهجية ، فإذا كانت الأصول العلمية تقتضي ضرورة ألا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ حتى لاتنتهي أيضاً إلى فراغ ، فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة محدودة ، وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة [١١].

وفي ضوء ماسبق فإن الإشكالية أو المشكلة التي تسعى هذه الدراسة لإستجلائها تتمثل في الحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر في القرية المصرية وأبعاده الاجتماعية ، أي أن تدرس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها فقراء القرية ، والتعرف على مظاهر الحرمان المادي وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية لفقراء القرية بغية إحداث عملية تغيير مقصودة من أجل تنمية القرية المصرية ، والنهوض بأحوالها المعيشية الراهنة .

وبعد أن تم تحديد مشكلة البحث باختصار تجدر الإشارة إلى التساؤلات الأساسية التي يسعى للإجابة عليها ، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

١ - ماهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء القرية المصرية ؟
٢ - ما مدى إهتمام الفقراء بالتعليم ، وما مدى الحرص على تعليم الأبناء ؟
٣ - ماهي أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية ؟

هذه هي التساؤلات الأساسية التي تنطلق منها الدراسة ، وربما تفرعت عنها تساؤلات فرعية أخرى ، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية .

ثالثاً : التحديد العلمي لمفهوم الفقر :

حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية وخبراء التنمية ، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص في العلم الاجتماعي وليست مسألة تعريف الفقر - كما ينظر إليها - نوعاً من الترف العلمي ،

لكن ربما ترجع أهميته إلى ارتباطه بمداخل الدراسات التنموية ، ذلك لأن أية تنمية حقيقية ووطنية ، إن لم تضع هؤلاء الفقراء في لب استراتيجيتها لن يُقدر لها النجاح ، ولن يُكتب لها الاستمرار ، ومن هنا كان من الضروري طرح بعض التعريفات بشكل تحليلي في محاولة للخروج منها بتعريف إجرائي محدد .

ولعل من أكثر التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم الفقر ، تلك التي تنظر إلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، ويمثل دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة [٢] ويسير في هذا الاتجاه ما ذهبت إليه قواميس علم الاجتماع في تعريف الفقر بأنه مستوى معيشي منخفض لايفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية و المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد ، وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع ، وبتوزيع الثروة ، ونسق المكانة ، والتوقعات الاجتماعية [٣].

هذا ويعرّف خط الفقر عادة بأنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء ، والملبس ، والمأوى الضروري لنفسه [٤] ويعرف - فيليب عطيه - الفقر بشكل عام بأنه ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل [٥].

غير أن مفهوم الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادي فقط ، وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كانخفاض الدخل ، وانتشار الأمية ، وسوء التغذية ، وتفشي البطالة وانتشار المرض ، وعدم توفر المسكن الملائم ، وفي هذا الإطار يقدم - مكنمارا - وصفاً نموذجياً للفقر بأنه «تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية ، والجهل ، والمرض ، والقذارة ، وارتفاع وفيات الأطفال ، وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة» [٦] ، وتوحي كلمات مكنمارا بأن الفقر أكثر من مجرد وضع اقتصادي ، ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين بأنه على الرغم من أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الاقتصادية كانخفاض معدل الدخل أو الثروة وتدني المستوى الاجتماعي الاقتصادي والتي توصف بخط الفقر ، إلاّ أنه عرض لبنية اجتماعية واقتصادية متخلفة ، وأنه يُعد الوسيلة الأساسية لتحليل ومناقشة قضية اللامساواة الاجتماعية [٧] لذا لاينبغي أن نقرن ظاهرة الفقر بصورة دائمة بمضمونها

الاقتصادي المادي فقط ، فالواقع يشهد كما يذهب فيرنون Vernon أن مصطلح الفقر له مضامين متعددة فهو فقر اقتصادي ، وسيكولوجي واجتماعي ، وإن كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ماهو فقير عما هو غير فقير بصورة أفضل [٨].

وهنا يذهب مارك فريد Mark Fried إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية ، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة ، والبطالة المقنعة واللامساواة في الرفاهية والهجرة ، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية ، وتدهور البيئة الريفية أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير [٩] بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم أولئك الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم ، أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع ، وحالة اجتماعية لها وضع معين ، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية [١٠].

وهذا ما يوضح أن الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة للفقراء ، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الإدعاء بوجود ثقافة خاصة بالفقراء ، وأن هذه الثقافة كما يرى أوسكار لويس ماهي في الحقيقة إلاّ ثقافة فرعية تعكس كل من عمليتي التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الاجتماعية المتدنية في نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقياً ذات الاتجاهات الفردية العالية، ولذلك يرى البعض أن ثقافة الفقر تخص كل جيل ينشأ ويتواجد داخلها ، حيث أنه من الصعب أن يفلت من دائرتها ، وأن يخرج منها ، وذلك بسبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل ما بينه وبين الثقافة العامة للمجتمع .

وبذلك يكون لدينا واقعان ، أحدهما واقع فرعي تسوده ثقافة الفقر والتي يمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها والمنبثقة منها ، والمرتبطة بها دون سواها ، وأما الواقع الآخر فإنه يتمثل في واقع الطبقتين العليا والوسطى وما يسودها من قيم ومعايير وثقافة مغايرة ، تتسم بالإرادة الحرة والقدرة على فعل وتغيير الأوضاع القائمة [١١] وهذا ما جعل البعض يؤكدون على أن الفقر يعني أكثر من مجرد انخفاض الاستهلاك الفردي بل إنه أصبح طريقة في الحياة a Way of Life تعيش في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا ، والتي لها قيم مختلفة عن قيم واتجاهات الأغنياء ، [١٢] لكننا نرى أن هذا الرأي لا

يستند على أسس علمية دقيقة ، لأن سلوك الفقراء ماهو إلاّ رد فعل للظروف الاقتصادية التي يمرون بها وإننا لو غيرنا من هذه الظروف لعدل الفقراء في سلوكهم وتلاءمت ثقافاتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع [١٣] .

ومما يؤكد ذلك ما أثبتته إحدى الدراسات الانثروبولوجية من أن الفقراء لايختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة العامة للمجتمع ، كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم ، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة الرئيسية [١٤].

هذا وفي ضوء إتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف الفقر ذهب أحد الباحثين إلى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل اليدوية والعقلية ، وتحديد الأمور بناء على هذا ، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها [١٥].

من كل ماسبق يتضح إلى أي مدى تباينت وجهات النظر وتعددت الآراء حول تعريف مصطلح الفقر تعريفاً علمياً محدداً ، رغم سهولة إدراك الفقراء والواقع الأليم الذي يعيشون فيه ، الأمر الذي يدفعنا لمحاولة استخلاص تعريف إجرائي له يأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للفقر ، والعوامل الدينامية والبنائية التي تؤدي إلى الإفقار والإبقاء عليه دون تغيير جوهري ، ومن الممكن عرض هذا التعريف على النحو التالي «أن الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة تحول بين الأفراد وبين إشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن ، كما تحول بينهم وبين تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم ، لكن الفقر مفهوم نسبي بمعنى أنه يتحدد من خلال قياس دخل الفرد ومستوى معيشته بالمقارنة بأوضاع ودخل الأفراد الآخرين داخل مجتمع معين» .

رابعاً . أهم المداخل السوسيولوجية المفسرة للفقر

لقد احتلت قضية تفسير الفقر اهتماماً بالغاً على يد المتخصصين في العلم الاجتماعي في الوقت الحديث وبخاصة على يد علماء بريطانيا وأمريكا ، لذا فقد شهد علم

الاجتماع وغيره من التخصصات الاجتماعية إهتماماً كبيراً بالتنظير الجديد حول الفقراء الريفيين الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال ، إلا أن هذه المحاولات جاءت متفرقة ، وتنتمي لتخصصات متنوعة ، الأمر الذي يزيد من صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية مفسرة لأبعاد هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الطابع الأمبريقي الذي غلب على الدراسات السوسيولوجية المعاصرة ، والانشغال الشديد بالجزئيات والقضايا الفرعية ، دون الاهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية ، فضلاً عن عدم وجود أية محاولة جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر الريفي ، لكننا يمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل نظرية في تفسير هذه الظاهرة ، وفقاً لمعطيات واقعنا الاجتماعي والامبريقي على النحو التالي :

١ - المدخل الثقافي .

٢ - المدخل الماركسي المحدث .

٣ - مدخل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية .

لقد جاء هذا التصنيف الثلاثي ملائماً لفهم ظاهرة الفقر الريفي بشكل عام وإلقاء مزيد من الضوء على تفسير واقع فقراء القرية المصرية بشكل خاص .

(١) المدخل الثقافي :

يرى أنصار المدخل الثقافي أن خصائص الفقر هي التي تفسر سلوك الفقراء فهم كسالى مسئولون عن واقعهم ، ونحن لن نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيّرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها ،ويجمع بين الفقراء في العالم كله عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة ، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة تعرف باسم ثقافة الفقراء أنفسهم ، وأنهم لايستطيعون مساعدة أنفسهم ، وهم لذلك مسئولون عن ظروف تخلفهم وفقرهم[١٦].

ويُعد أوسكار لويس أبرز مؤسس لهذه النظرية ، ويرى بأن الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع ، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم وقد حدد لويس أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل

عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الاجتماعي ، وزيادة الحرمان المادي وتكثر حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال ، وضعف ميكانزمات الضبط ، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وانتشار المرض [١٧].

كما يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر ماهي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع ويتصف بها أولئك الذين نشأوا في عالم الطبقات الأدنى والتي تشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر[١٨] .وأن هذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل لآخر فإنها تعيش في نطاق حامليها دون أن يشعروا بها ، وبوقعها عليهم ودون أن تثير تعجبهم أو إندهاشهم فيها ، وذلك لأنها تعيش معهم كجزء أساسي وضمني في حياتهم سواء شعروا بها أو لم يشعروا ، وأن هذه الثقافة غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل وذلك بالرغم من مرور الزمان والأيام على هؤلاء الحاملين لها [١٩] .

لكن التأكيد على أن مفهوم ثقافة الفقر يشير إلى درجة عالية من التجانس والاتفاق العام بين الفقراء إنما هو تفسير قاصر ويحتاج إلى إجراء مزيد من البحوث الأمبريقية[٢٠].

وإذا كان أصحاب المدخل الثقافي في تفسير الفقر يرون أن سمات الفقر حتمية ولا أمل في تغييرها فإن هذا يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقر ، وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم ، كما أن الاحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر - كما أوضحنا سالفاً - تحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية ودون إدراك علاقات السيطرة - التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي المعاصر [٢١].

ويؤكد ذلك ما أثبتته مارلين قنواتي Kanawati في دراسة حديثة لها أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم ، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في المجتمع المصري[٢٢] ، كما أن قول - أوسكار لويس - بأن الفقراء سيظلون فقراء وأن هناك قوى ثقافية واجتماعية داخلية تشدهم إلى حالة الفقر ، تتناقص مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي ، حيث تتابع عليه موجات من المهاجرين والفقراء ، ولكنهم لايظلون في أسفل السلم الاجتماعي ، وإنما يرتفع مستواهم ، وتتحسن ظروفهم يوماً بعد

يوم [٢٣] أي أن الجوانب السلبية في حياة الفقراء يمكن أن تعدل وتغير إذا غيرنا المواقف التي يعيش فيها الفقراء ، وعدلنا الظروف السيئة التي يعيشون فيها ، كما أن هذه النظرية تعمل على تزييف واقع الفقراء والحيلولة دون اكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر وتسببه .

(٢) المدخل الماركسي المحدث :

ينطلق المدخل الماركسي المحدث من فكرة أساسية مؤداها أن الفقر الجماهيري Mass poverty والتخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث بل نشأ الفقر وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي بمعنى أنه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة ، فالتخلف والتقدم بهذا المعنى وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام العالمي للرأسمالية [٢٤].

وتعتبر اسهامات جون آند فرانك من أبرز إسهامات الماركسية المحدثة في تفسير الفقر الجماهيري والتخلف ، حيث رأى أن تقدم البلدان الرأسمالية يتم على حساب تخلف البلدان التابعة ، وأن العلاقة بين الدولة المتقدمة (المراكز) والدول المتخلفة (الأطراف) على المستويين العالمي والقومي ، تتمثل في امتصاص الأولى للفائض الاقتصادي وتحويله إلى المراكز العالمية ، وطبقاً لهذا الاعتقاد يرى فرانك أن أفقر فلاح أو ريفي في أبعد قرية من قرى الدول المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية الأكثر تقدماً [٢٥] ثم يشير سيلسو فروتادوا أن الفقر في الهوامش يُعد في الأساس نتاج للاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الدول الغنية ، إلا أنه لايربط بشكل دائم التخلف في البلدان النامية كنتيجة للتطور في المراكز الرأسمالية لكنه يربط بين العمليتين على أساس التأثير والتأثر المتبادل ، كما أنه يعتقد أن ظروف نمو الدول المتقدمة تختلف تماماً عن الظروف الحالية التي تمر بها الدول الهامشية [٢٦].

وكذلك يذهب الاقتصادي المصري سمير أمين إلى أن فهم ظاهرة الفقر والتخلف يجب أن يمتد لفهم العلاقة بين المركز (البلاد المتقدمة) والأطراف (البلدان المتخلفة) حيث أن طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة وتكون موجهة دائماً لصالح المركز ، وتنشأ عن ذلك قضية

التراكم الأولى التي تجرى دائماً لصالح المركز بوصفها صيغ متجددة بشكل ثابت والتي تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالمي وعلى هذا فإنه يرى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة ، وتشكل كلاً متكاملاً مع السوق الرأسمالية العالمية [٢٧].

ثم يستطرد سمير أمين قائلاً أن العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق احتياجات التراكم المتمركز على ذاته ، بينما عملية التراكم في الأطراف عملية تكييف لاحتياجات الأول [٢٨] ومن ثم يستخلص سمير أمين بأن النظام الرأسمالي يخلق نوعين من التوجيهات الأول وهو رأسمالية المركز الدينامية والثاني رأسمالية الأطراف المجمدة أو المكبوحة وأن كلاً من التوجيهين بينهما ترابط هيكلي [٢٩]، وهكذا يتضح أن أنصار مدخل الماركسية المحدثة يؤكدون أن الفقر الجماهيري ليس عملية متأصلة أو سمة سلبية لهذه المجتمعات النامية ولكنه نتيجة لعملية تاريخية بنائية تتمثل في امتصاص دول المركز لثروات الدول التابعة أو المقهورة [٣٠].

ومن خلال هذا يتبين أن هذا المدخل يفيد كثيراً في تحليل ديناميات الفقر والتخلف في الواقع العربي وتشريحه إلاّ أنه لم يسلم من النقد حيث أنه ركز على العوامل الخارجية وأغفل إلى حد كبير العوامل الداخلية في إحداث الفقر ، بمعنى أنه يسلب رد فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسمالي ، كما أنه افترض على نحو مبالغ فيه أن اقتصاديات العالم الثالث كان بإمكانها التطور لولا التغلغل الرأسمالي المفروض من الخارج إلى جانب إغفاله للأنساق الثقافية في العالم الثالث والتي تساعد على تكريس الفقر وانتشاره في الدول المتخلفة [٣١].

ومع هذا تظل أهمية مدخل الماركسية المحدثة كأداة تحليلية مهمة في فهم وتفسير ظاهرة الفقر الجماهيري الذي تعاني منه مجتمعات الدول النامية ، وبخاصة في موقفه من الفهم الشمولي للواقع والتحليل التاريخي للتخلف من خلال فهم المحتوى العالمي للعلاقة الديلكتيكية بين الدول المتقدمة وبلدان العالم الثالث .

٣ - مدخل إشباع الحاجات الأساسية : Basic Needs Approach

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الفقر الجماهيري يُعد تعبيراً عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة ، أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى[٣٢].

لذا فإن مواجهة الفقر والحد من آثاره ، ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد استخدمت لمواجهتها أساليب فعّالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء في أقصر وقت ممكن [٣٣].

لكن مفهوم الحاجات يختلف من فرد إلى آخر ، ومن ثقافة إلى أخرى ، كما يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف Subsistence Needs ، فحاجات الكفاف تعنى توفير الحاجات الضرورية من الطعام والصحة ، والمسكن والملبس أي أنه يعني توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ بقاء الكائن الإنساني ، أما مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية فإنه مفهوم دنيامي متطور بمعنى أن القدر اللازم من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاجتماعية يزيد ويتنوع ، ويرتقي كلما حقق المجتمع نجاحاً في مجالات التنمية المختلفة ، فقد تكون البداية هي توفير الحد الأدنى للكافة ، وهنا يتطابق المفهومان لكن بمجرد تحقيق أهداف التنمية والتقدم الاقتصادي يتمايز المفهومان [٣٤].

وعلى هذا فإن أية سياسة للتنمية أو الاستثمار Investment لابد أن تحدد في بداية انطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة سواء تلك التي تتعلق بالمستوى الأكثر التزاماً أو التي تلي المستوى الأول من الحاجات الأساسية [٣٥] كما أن مواجهة الفقر الجماهيري تتمثل في الاتجاه العام الذي يقوم على الخفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل [٣٦].

لكن لوحظ بعد مضي عقود متوالية على استراتيجيات التنمية المخططة في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر الجماهيري بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية ، لأن

الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء أيضاً في كثير من الدول النامية أكثر فقراً ، ومن المحتمل أن ينتهي عقد التسعينيات في أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل للفرد يقل عما كان في بدايته ، لذا أصبح مصطلح الدول النامية تهكمياً ، فالكثير من الدول أصبحت متهالكة أكثر مما هي نامية [٣٧].

ويحدد البنك الدولي الفقراء في العالم بما لايقل عن (١١١٥) مليون نسمة ، وهو ما يقرب من ثُلث جملة السكان في العالم النامي ومن هؤلاء (٦٣٠) مليوناً يمثلون (١٨٪) من جملة عدد السكان في العالم النامي ، يعيشون في فقر مدقع ، حيث يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولاراً وهو الحد الأدنى للفقر [٣٨] .

وهذا ما يبين أن معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث كارثة عالمية تهدد قيادات البلدان المتخلفة ، تلك الدول التي فشلت في محاولة التقليل من مواجهة حد الفقر الذي يعاني منه ويعيش في ظله أكثر من ثُلث عدد سكانها ، لذا فقد أعلن - روبرت ماكنمارا - في حديثه السنوي لمجلس المحافظين عام ١٩٧٢م «أن المهمة إذاً أمام حكومات البلاد النامية هي أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من أجل أن توجه هجوماً مباشراً ضد البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من سكانها ، التي تتجاوز (٤٠٪) وهو ما تستطيع الحكومات أن تفعله دون أن تتخلى عن أهدافها في النمو الاقتصادي الشامل القومي ، ولكنها يجب أن تكون على استعداد لأن تخص إقرار أهداف النمو بأولوية أكبر من زاوية الاحتياجات البشرية الجوهرية من زاوية التغذية ، والاسكان ، والصحة ، وتعليم القراءة والكتابة والعمالة حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزاياها إلى القلة . إن مثل إعادة التوجيه هذه للسياسات الاجتماعية والاقتصادية إنما هي مهمة أساسية في المقام الأول» [٣٩].

ومن هذا الحديث الذي ألقاه ماكنمارا في عام ١٩٧٢ وحتى الآن ، لا تبدو ثمة نتائج يمكن الاعتماد عليها في تأكيد أن حالة الفقر قد أوشكت على الإنتهاء ، مما يدعو إلى أن مواجهة الفقر يجب أن تكون بالهجوم المباشر عليه ، بدلاً من أن نترك النمو الاقتصادي غير الموجه يتساقط رذاذاً على الجماهير ، وهنا يصبح لمدخل إشباع الحاجات الأساسية دوراً فعالاً في الحرب ضد الفقر في البلدان النامية [٤٠] واتساقاً مع هذا القصور ، يعتقد أنصار

مدخل إشباع الحاجات الأساسية أن أية سياسة فعّالة للقضاء على الفقر لن تأتي إلاّ من خلال تدخل الدولة في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي ، وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل يؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية لجماهير الفقراء ، والوصول إلى أساليب فعّالة لمواجهة الفقر .

وهكذا يتضح تعدد وتنوع مداخل تفسير الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق واضح على المسببات الأساسية له ، فالذين يؤكدون أن المجتمع هو السبب يرون أن الخطأ يكمن في التوزيع غير العادل للثروة ، وبالتالي يجب أن يستند تفسير الفقر في ظل أنساق التبعية القائمة دون إهمال لميكانزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية القائمة من دور في إيجاد الصورة الحالية لفقراء الدول النامية ، وفي مقابل ذلك يرى أصحاب المدخل الثقافي ، أن جذور الفقر تكمن في الفقراء أنفسهم أو بمعنى أدق في ثقافتهم ، وبناء عل ذلك يرى الباحث أن التفسيرات التي تستند إلى مدخل إشباع الحاجات الأساسية ومواجهة الفقر الجماهيري الشامل هي أصلح التفسيرات المطروحة لتفسير الفقر في الريف المصري خاصة في ظل التزايد الصارخ بين الطبقات الاجتماعية وعدم المساواة بين الفقراء وغيرهم ، وفي ضوء ذلك سوف نلقي الضوء بصورة موجزة على مدى تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي على أوضاع الفقر في القرية المصرية .

خامساً : الانفتاح الاقتصادي وفقراء القرية المصرية

تبنى النظام السياسي القائم في مصر منذ منتصف السبعينات سياسة عرفت بسياسة الانفتاح وقد ساهم في تطبيق هذه السياسة حدوث مجموعة من التحولات البنائية في هيكل الاقتصاد المصري كان من أهمها ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل ، انخفض فيه نصيب الفقراء ، وزاد فيه نصيب الأغنياء وبالتالي فقد أفضى الانفتاح إلى تزايد عدم المساواة في الدخل لصالح شرائح البرجوازية الريفية على حساب مصالح العمال والفلاحين الفقراء والمعدمين ، وهذا يعني أن أبعاد الفقر ومصاحبته الاجتماعية بدأت تتسع وتتعدد حتى وصلت إلى أحجام تبشر بالسوء خلال حقبة الانفتاح فلقد بلغ معدل الفقر في الريف المصري ككل عام ١٩٨٢ حوالي (٣٣٪) من السكان الزراعيين وحوالي (٢٣٪) بين

سكان الريف وبالمقارنة بتقديرات معدل الفقر في منتصف السبعينات والتي بلغت (٤٢٪) و (٤٤٪) فإننا نلمس انخفاض معدل الفقر في الريف على مدى هذه السنوات القليلة إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء آخذة في التزايد من ثلاثة ملايين عام ١٩٦٥/٦٤ إلى حوالي (٨ر٥) ملايين عام ١٩٨٢/٨١ وهكذا تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً [٤١].

كما أن أقاليم مصر الريفية تتمايز في فقرها ، فلقد ثبت أن الفقر الريفي يستوعب نحو (٧٠٪) من الأسر الريفية في محافظتي سوهاج وأسيوط وأن (٦٠٪ - ٧٠٪) من الأسر الريفية في محافظات البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية ، وبني سويف ، والفيوم والمنيا وقنا ، وأن (٥٠ - ٦٠٪) من الأسر الريفية في محافظات الشرقية والقليوبية يستوعبها الفقر أيضاً [٤٢].

كما تشير نتائج دراسة لسمير رضوان وبنت هانس إلى أن نحو (٨٧٪) من مساكن الأسر الفقيرة مبنية من الطوب اللبن ، وأن ٨ - ١٠٪ فقط مبنية من الطوب الأحمر ، كذلك تشير الدراسة نفسها إلى أنه بالنسبة لخدمات مياه الشرب والكهرباء فإن (١٢٪) و (٣٠٪) فقط من مساكن الفقراء تتمتع بهذه الخدمات على الترتيب في حين أن هذه النسب بالنسبة لمساكن غير الفقراء تصل إلى (٣٦٪) ، (٦٠٪) على الترتيب [٤٣].

فضلاً عما سبق فلقد أثرت سياسة الانفتاح على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري ، والتحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع بعض الفئات ، والتغير الواضح في شكل العلاقات الاجتماعية التي يربط بينها ، كل ذلك يشير إلى أن الريف المصري يشهد تمايزاً طبقياً واضحاً وجديداً لا تلعب فيه الملكية أو حجمها أو الحيازة ونمط استغلالها الدور الرئيسي ، ولكن رأس المال السائد والمنقول ، والسيطرة على مواقع إتخاذ القرار ، ومراكز السلطة أصبحت ذات دور بارز في هذا المجال ، حيث احتلت فئة الرأسمالية الزراعية مواقع فئة كبار الملاك وشبه الاقطاعيين وأصبحت تمارس دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القرية [٤٤] لكن يبدو أن الطبقات التي تعاني أشد المعاناة في مرحلة الانفتاح تتألف من أصحاب الدخول الثابتة ، وعمال الخدمات في الريف ، والأسر التي لم يهاجر أعضاؤها إلى الخارج ، وصغار المزارعين والمستأجرين ، وأصحاب المشروعات الحرفية

والصغيرة خاصة في ظل الارتفاع المتصاعد لتكاليف المعيشة اليومي فبتحليل أرقام نفقات المعيشة نلاحظ أن الرقم العام لتكلفة المعيشة في الريف قد ارتفع عام ١٩٨٩ عنه في عام ١٩٨٦م من (٨ر٩١) إلى (٣ر١٥٥) [٤٥].

الأمر الذي ينعكس حتماً على تدهور أوضاع محدودي الدخل وعجزهم عن إشباع احتياجاتهم الأساسية ، وحرمانهم من الحد الأدنى اللازم للحياة عند مستوى الكفاف ، هذا ولم يؤد تدفق أعداد المهاجرين من القرية للخارج إلى حدوث حراك اجتماعي صاعد لفقراء الريف المصري حيث يميل هؤلاء المهاجرون إلى استخدام مدخراتهم في الاستهلاك التبذيري والترفي بدلاً من توجيهها توجيهاً استثمارياً ومن ثم بدأ ينظم أصحاب الدخول الدنيا - الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة - إلى أصحاب الدخول العليا التي تولدت ، من مصادر غير إنتاجية - في الغالب - إلى تنبؤ نمط للإنفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة «بتسرب الدخول» إلى الفقراء ويضعف الأمل بالتالي في استمرار التحسن في مستويات الدخول الدنيا [٤٦].

وهكذا يتبين أن أوضاع فقراء الريف وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لم تتحسن في ظل سياسة الانفتاح بل تزايدت الأعداد التي تعيش تحت خط الفقر ، وزيادة الفجوة في الدخل بين فقراء القرية وأغنيائها بصورة مستمرة ، وإذا كان هذا وضع فقراء القرية كما تعكسها البيانات والأرقام الإحصائية خلال حقبة الانفتاح ، فما هي ظروفهم وأوضاعهم الراهنة وما هي ظروفهم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها اليوم ؟!

سادساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١ - الإطار الجغرافي وعينة الدراسة :

تم اختيار ثلاث قرى مصرية إختياراً واعياً بالخصائص التي يجب أن تتوافر فيها لتكون حمالة بتضاريس وأبعاد الظاهرة المدروسة وكانت القرية الأولى هي قرية محلة مرحوم مركز طنطا - محافظة الغربية - ومحلة مرحوم قرية زراعية شبه حضرية ، تتمتع بقسط وافر من الخدمات التعليمية ، والصحية والترفيهية والثقافية ، وتربطها بالمدينة وسائل مواصلات سهلة ومتعددة ، ويتميز أهلها بدخل مرتفع نسبياً كما تتعدد فيها المهن

والحرف بجانب الزراعة حيث تأثرت بانتشار بعض الصناعات الحديثة نظراً لقربها من مدينة طنطا (حوالي ٤ كيلومتر) فبدأ أهلها يتمثلون بعض مظاهر التغير التي تنتشر في المدينة إلى حد كبير .

والأخرى هي قرية شبرا النملة مركز طنطا - محافظة الغربية - وهي مجتمع زراعي في المقام الأول ، وتشتهر بزراعة المحاصيل الحديثة مثل الحدائق والفواكه ، بالإضافة إلى بعض المحاصيل التقليدية مثل القمح ، والبطاطس والأرز ، وتتمتع هذه القرية بقسط لا بأس به من الخدمات المختلفة ، وبها شبكة من المواصلات المتعددة التي تربطها بالقرى المختلفة والمدن المجاورة .

أما القرية الثالثة فهي قرية كفر القطار ، مركز كفر الزيات ، محافظة الغربية ، وهي قرية زراعية تعيش على الزراعة التقليدية منذ فترة طويلة ، وتعيش هذه القرية في عزلة عن القرى الأخرى ويعمل معظم أفراد هذه القرية في الأرض ، وتعاني هذه القرية من قلة الخدمات وتفتت الملكية الزراعية ، حيث أن غالبية حائزيها من أصحاب الملكيات الصغيرة والمعدمة .

وقد احتكم الباحث في اختيار هذه القرى على عدد من المحكات يأتي في مقدمتها ، أنها متباينة أيكولوجياً ، وجغرافياً ، بما يعكس تبايناً في الموارد الطبيعية ، وبعض ركائز القاعدة الإنتاجية ، كما أنها متباينة من حيث الطرد السكاني الذي يعكس حالة الفرص الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية ، وأنها أخيراً متباينة من حيث الأوضاع الاجتماعية والتباينات الطبقية للسكان ، فقرية محلة مرحوم كان تعدادها في عام ١٩٩٣ ، ٢٩٫٤٤٧ ألف نسمة مقابل ١٠٫٦٧٦ في قرية شبرا النملة ، وثلاثة آلاف في كفر القصار[٤٧].

ولقد ترتب على هذه الأحجام السكانية مقارنة بأنماط توزيع الأرض أن كبار الملاك (١٠ أفدنة فأكثر) تراوح نصيبهم من الأرض الزراعية بين (٨٪) في قرية محلة مرحوم ، (١٥٪) في قرية شبرا النملة ، (٢٪) في كفر القصار .

أما عينة الدراسة فكانت عشوائية بحتة ، مع مراعاة أن يكون المبحوثون من لهم علاقة بالحياة الدائمة في القرية وبالعمل الزراعي ومن الشرائح الدنيا ، والمحدودة الدخل في

قرى الدراسة . وقد بلغ حجم العينة الكلي (٤٥٠) حالة وقد توزعت هذه الحالات على قرى الدراسة على النحو التالي :

١ - محلة مرحوم	٢٠٠ حالة
٢ - شبر النملة	١٥٠ حالة
٣ - كفر القصار	١٠٠ حالة
الجملـــة	٤٥٠ حالة

٢ - أدوات جمع البيانات .

لقد استخدمت الدراسة عدة أدوات لجمع البيانات هي :

(١) الملاحظة المباشرة للسلوك الاجتماعي للمبحوثين فضلاً عن أن هذه الأداة كانت أساسية في الإيحاء بفكرة البحث من ناحية ورصد التحولات العامة ، وانعكاساتها على أوضاع الفقراء في القرية ، هذا بالإضافة إلى دورها في تشكيل خلفية ملائمة لتحليل المعطيات الميدانية .

(ب) أما الأداة الثانية فقد تمثلت في استمارة المقابلة المقننة والتي تُعد مقياساً مباشراً لتحديد الاختلافات والفروق بين القرى المختلفة فضلاً عن التعرف على مظاهر الفقر وأبعاده المختلفة ، وقد اشتملت استمارة المقابلة على العناصر الرئيسية التالية :

١ - يحاول الجزء الأول الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهي السن وموطن الإقامة ، والحالة المهنية ، والتعليمية ، والزواجية ، والأبناء ذكوراً وإناثاً .

٢ - أما الجزء الثاني : فيحاول قياس الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من حيث حجم المسكن ، وأثاثه ومرافقه الأساسية والدخل ، والتغذية ، وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية وأنواع المرض ، وطرق علاجه .

٣ - أما الجزء الثالث فيحاول التعرف على الفرص التعليمية المتاحة للأبناء ، ومدى الاهتمام بتعليميهم ، وإمكانية توفير مكان مخصص للاستذكار ، والتسرب من المدرسة ، وأسبابه والغرض من العملية التعليمية ومدى الاستفادة منها .

٤ - ويتضمن الجزء الرابع أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية عن طريق التعرف على التصويت في الانتخابات ، ومدى المواظبة على قراءة جريدة معينة ، والإنتماء الحزبي ، والوعي بالأحزاب القائمة ، والمشاركة في الندوات العامة والمشروعات التي تخدم القرية .

(جـ) أداة المناقشة الجماعية المركزة (F.G.D.)

حيث تعتبر أداة المناقشة الجماعية وسيلة أساسية للبحث والتقصي في العمل الميداني حيث تساعد على تزويد الباحث برؤية ثرية متعمقة عن التفاعل الاجتماعي ، والسلوك البشري ، وفهم الدوافع والأسباب وراء تبني آراء ومعتقدات بعينها [٤٨].

فضلاً عن مساهمتها في تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية ، هذا وقد إعتمدت المقابلات الجماعية المركزة على البنود التالية :

التاريخ الشخصي ، وقياس الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية من خلال التعرف على مظاهر الحرمان المادي من ناحية الشكل السائد للمسكن ، وطبيعته ، والمرافق الموجودة فيه وأنواع التغذية ، والأمراض التي تصيب الأسرة ، وكيفية علاجها وشكل الملبس ، والإتجاه نحو تعليم الأبناء ، ومدى المساواة بين الجنسيين في التعليم ، ومدى تخصيص مكان للإستذكار ، وأبعاد المشاركة السياسية من خلال التعرف على التصويت في الانتخابات وحضور الندوات واجتماعات الحزب ، والإنتماء الحزبي والمشاركة في المشروعات العامة .

٣ - بعض الملامح العامة لمجتمع البحث :

١ - خصائص التركيب النوعي : وقد أظهرت البيانات التي حصلنا عليها من قرى الدراسة أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث ، حيث بلغت نسبة الذكور (٤ر٨٢٪) مقابل (٦ر١٧٪) للإناث ، ولانجد في حقيقة الأمر ما نبرر به هذه الخاصية الفارقة بين الجنسين سوى ظروف إجراءات البحث الميداني ومحددات إختيار مفردات العينة التي تقتصر على مجتمعات ريفية مازالت تشهد بعض الرواسب المتعلقة بصعوبة مقابلة

المرأة الريفية وإجراء استبيان معها مما جعل نسبة الإناث في العينة منخفضة كثيراً عن نسبة الذكور .

٢ - **خصائص التركيب العمري** : والتركيب العمري هو توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة ، وفي هذا الصدد كشفت الدراسة الميدانية أن الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠) تمثل أعلى النسب إذ بلغت (٧ر٣٠٪) ويليها الفئة العمرية من (٣٠ - ٤٠) حيث بلغت (٩ر٢٠٪) ثم تبلغ الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠) نفس النسبة السابقة تقريباً ثم فئة (٢٠ -) التي حققت (١٤٪) ثم فئة (٦٠ فأكثر) وحققت (١ر٩٪) ، أما أقل الفئات حجماً فكانت فئة الأقل من عشرين عاماً ، وكانت نسبتها (٢ر٦٪) ومفاد ذلك أنه يتوقع أن ينعكس بناء العينة على الاتجاهات المختلفة لأفرادها حيث أن الغالبية العظمى تقع في فئات العمر الأكثر من عشرين عاماً الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة تقع في فئة العمر المنتجة .

٣ - **خصائص التركيب المهني** : يرتبط الفقر والحرمان المادي بنوعية المهن التي يعمل فيها الفقراء ، فالفقير هو من يعمل في المهن البسيطة والدنيا والتي تدر أجوراً منخفضة ، وعلى هذا فقد أظهرت البيانات التي حصلنا عليها أن (٤ر٢٨٪) في مجتمع البحث يعملون مزارعين في الأرض ، أما نسبة العاملين كعمال زراعيين لدى الغير فقد بلغت (١ر٢١٪) وهؤلاء يحصلون على أجور منخفضة نسبياً ، كما ظهر لنا أن ما يقرب من (٨ر١٧٪) يعملون في وظائف تجلب لهم دخولاً منتظمة وثابتة ، كما يعمل (٦ر١٤٪) كسعاة وحرفيين ، وفئة قليلة لاتتجاوز (٧ر٢٪) تمارس التجارة ، في حين أظهرت لنا البيانات أن هناك فئات أخرى تعمل في أعمال حقيرة غير محددة وهؤلاء هم أقل الناس دخلاً وقد بلغوا (٧ر٦٪) بينما بلغ (٤ر٨٪) بأنهم عاطلين ولا يعملون أعمالاً معينة ، وعلى أية حال فقد كشف التوزيع المهني عن تنوع قد يفيد كثيراً في تحليل وتفسير معطيات الدراسة كما يشير إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء القرية هي العمل في أعمال يدوية بسيطة وتدر عائداً منخفضاً يكاد يكفي القوت الضروري للحياة.

٤ - **الحالة التعليمية** : أما عن المستوى التعليمي لفقراء القرية ، فنجد أن حوالي نصف مفردات العينة يعانون من الجهل والأمية وذلك بنسبة (٨ر٥١٪) كما ترتفع

نسبة الذين يلمون بمبادىء القراءة والكتابة إلى (٢٣ر٣٪) ونال ما يقرب من (١٢ر٧٪) مؤهلاً أقل من المتوسط ، هذا وقد انخفضت نسبة من لديهم الشهادة الإبتدائية إلى (٧ز٥٪) وبلغت نسبة من لديهم مؤهل متوسط (٧ر٤٪) من إجمالي حجم العينة في حين انعدمت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية ، وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد العينة تعيش في ظلمات الجهل والأمية ، تلك الظاهرة التي تقترن دائماً بالفقر ، صحيح أنه من الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة إلاّ أنه من الثابت أن الاثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية ، كما أنهما يؤديان معاً إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة [٤٩].

٥ - **الحالة الاجتماعية:** كما أظهرت لنا الإجابات أن نسبة المتزوجين في مجتمع البحث هي أعلى النسب حيث بلغت (٦٨ر٩٪) وتلي هذه النسبة فئة غير المتزوجين ، وقد بلغت (١٥ر٣٪) في حين بلغت نسبة الأرامل (٩ر٦٪) من إجمالي حجم العينة ، بينما انخفضت نسبة المطلقين إلى (٦ر٢٪) وتكشف هذه البيانات عن انخفاض نسبة الطلاق بين أفراد العينة وربما يرجع ذلك إلى أن العينة بأكملها تنتمي إلى مجتمعات ريفية ، لا يمثل الطلاق فيها ظاهرة ملفتة للأنظار ، ولكن ذلك لايعني سعادة الزوجين وتماسك الأسرة في مجتمعات البحث فهناك مظاهر عديدة للتفكك الأسري والشجار المستمر بين الزوجين ، والإنحراف بين الأبناء في قرى الدراسة .

٦ - **عدد الأبناء** كما تكشف المعطيات الميدانية عن زيادة عدد الأبناء الإناث عن عدد الأبناء الذكور حيث بلغ متوسط عدد الإناث (٥٠ر٩٪) مقابل (٤٩ر١٪) لمتوسط عدد الذكور ، كما أظهرت لنا الإجابات التي حصلنا عليها من مجتمعات البحث الثلاثة أن متوسط حجم الأسرة هو (٥ر٨٪) فرداً بين العينة ، وهذا ما يبين أن الأسرة الزواجية التي تتكون من خمسة إلى ستة أفراد في المتوسط هي الأسرة السائدة أما الأسرة الممتدة بالمفهوم السوسيولوجي فنظام بدأ يتجه إلى الإختفاء في قرى الدراسة ، الأمر الذي يعني إنتقال الكثير من خصائص التحضر إلى القرية المصرية .

وبعد عرض إجراءات الدراسة الميدانية ووصف بياناتها الأساسية سوف يتم تخصيص الأجزاء التالية لتناول المعطيات الميدانية بالشرح والتحليل والتفسير ، واستخلاص النتائج والقضايا الأساسية .

أولاً : الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية المصرية

وفي هذه النقطة يحاول البحث إلقاء الضوء على الظروف التي يعيش فيها فقراء القرية في المجتمعات الثلاثة التي أجري فيها البحث هل يعيشون فوق المستوى المطلوب للحياة أم دون ذلك المستوى ، وماهي مظاهر الحرمان المادي والاجتماعي التي يعيش في ظلها فقراء القرية المصرية في الوقت الراهن ، وذلك للإسهام في توضيح البُعد الاجتماعي لجماعات الفقراء ، والعمل على تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول بهم إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة واللائقة .

(أ) طبيعة المسكن الريفي وشكله

من المعروف أن المسكن الريفي حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوي إليه بعد طول عناء العمل ومتاعب الحياة اليومية ، لذا فقد حاولت التعرف على مدى إقامة فقراء القرية في بيوت ينعمون فيها بالراحة أم يقيمون في بيوت عاجزة ينهكها الحرمان والشقاء ، وقد كشفت لنا النتائج أن غالبية الأسر تعيش في مسكن مستقل وذلك بنسبة (٥٦ر٤٪) مقابل (٤٣ر٦٪) يعيشون في مسكن مشترك ، والمسكن في مجتمعات البحث صورة معبرة وصادقة لمدى المعاناة التي يعانيها هؤلاء الفقراء فبعض المساكن مبنية من الطوب النيء وذلك بنسبة (٤٤٪) ويعلوها سقف من الخشب أو البوص، وتعاني هذه المساكن من رشح المياه التي تهددها بالسقوط وأرضية هذه المساكن ترابية ومنخفضة عن الشارع مما يعرضها لتجمع مياه الأمطار في فصل الشتاء بينما بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالي (٩ر٢٢٪) وبالخرسانة المسلحة حوالي (٩ر١٦٪) ، أما المساكن المبنية من الصفيح فبلغت (٢ر١٦٪) من إجمالي حجم العينة، أما عن الأثاث الذي لاحظناه في تلك المساكن فهو قديم ومتهالك وغير صالح للحياة الآدمية ويتكون أثاث هذه المساكن من سرير قديم مصنوع من الحديد أو من الخشب أحياناً ، ينام عليه الأب والأم ، أما الأولاد فيفترشون حصيرة على الأرض يغطيهم غطاء قديم ومستعمل عادة من الأسر المتيسرة ، فضلاً عن أن المسكن بالداخل سيء التهوية ومظلم ويكاد يخلو من النوافذ التي تجدد الهواء أو تسمح بدخول أشعة الشمس لتطهر المسكن حتى يكون صالحاً للحياة .

٢ - حجم المسكن والمرافق الموجودة فيه

ومن حيث عدد حجرات المسكن في مجتمعات البحث ، فقد اتضح أن المساكن التي تضم غرفتين هي السمة الغالبة حيث بلغت (١ر٤١٪) تليها المساكن التي تضم غرفة واحدة حيث بلغت (٣٨٪) بينما تبلغ نسبة الأسر التي تقيم في مسكن رحب يتكون من ثلاث أو أربع غرف حوالي (٩ر٢٠٪) بالإضافة إلى ضيق المسكن وازدحامه ، فهناك مظهر آخر من مظاهر الفقر يرتبط بالمسكن وهو إفتقار المسكن للمرافق الأساسية ، إذ أن مساكن كثيرة في قرى البحث تخلو تماماً من دورات المياه وذلك بنسبة (٦ر٣٧٪) مقابل (٤ر٦٢٪) توجد بها دوات المياه وهذا مايجعل بعض أفراد الأسر يلجأون لقضاء حاجاتهم في الخلاء أو مساجد القرية أو بالإشتراك في دورات المياه مع الغير والتي لاتكون عادة صالحة للاستعمال الآدمي الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض والانحرافات الجنسية ، وبالرغم من أن مجتمعات البحث تتوفر فيها مواسير للمياه النقية الصالحة للاستعمال والشرب إلاّ أن البيانات أظهرت أن (٢ر٣٤٪) محرومون من مياه الشرب النقية مقابل (٨ر٦٥٪) تتمتع بمياه الشرب النقية ، كذلك بجانب حرمان بعض الأسر من المياه النقية فإنها محرومة من الكهرباء أيضاً وتضاء أغلبها بمصابيح الكيروسين كما أن قرى الدراسة تخلو تماماً من المجاري العامة التي تصرف الفضلات مما يجعل المجاري تطفح أمام البيوت وفي الشوارع مما يساعد على تراكم الذباب ، والبعوض والحشرات التي تملأ مجتمعات البحث الثالثة . وتطرح هذه المعدلات أنه بالرغم من إدخال مشروعات إضاءة الريف وإدخال مياه الشرب والصرف الصحي إلاّ أنه لايزال فقراء الريف محرومين من التمتع بهذه الخدمات الأساسية وبخاصة من مياه الشرب النقية ، والكهرباء التي تنير بيوتهم من الداخل .

٣ - الفقراء ومدى توفير مكان ملائم للأبناء

كذلك يرتبط بالفقر والحرمان المادي وضع الأبناء داخل المسكن ، ومدى تمتعهم بالراحة فيه ، وهنا أوضحت إجابات المبحوثين أن ما يقرب من نصف العينة يقيمون في

غرفة مشتركة وذلك بنسبة (٤٨ر٤٪) بينما يضم (٣٢٪) في غرفة واحدة مع الأب والأم في حين تتدنى نسبة الأولاد الذين يخصص لهم غرفة مستقلة للنوم إلى (١٩ر٦٪) من عدد أفراد العينة ، وهكذا تطرح هذه المعدلات التي حصلنا عليها أنه إذا كانت غالبية الأسر تعجز عن تدبير طريقة ملائمة لنوم الأبناء ، فإن هناك ظاهرة أخرى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهي عدم قدرة الأسر على تخصيص مكان ملائم للنوم ، حيث نجد أن (٣٨ر٧٪) فقط يخصصون الأسرة لنوم الأولاد ، بينما تكتفي بعض الأسر بأن تفرش لهم حصيرة على الأرض ينامون عليها وذلك بنسبة (٣٣ر٥٪) ، أما النسبة الأخيرة والتي تبلغ (٢٧ر٨٪) فتوفر لهم كنبة عند النوم ، وهكذا نستطيع أن نستخلص مما سبق أن ظاهرة اشتراك الأبناء مع والديهم في غرفة نوم واحدة أو أن ينام الأخ مع أخته في فراش النوم ظاهرة مرضية لها آثارها النفسية السيئة على سلوك الأبناء الذين هم في سن الشباب، وما تدفعهم لإستثارة الدوافع الجنسية المكبوتة داخلهم وبالتالي تفشي الرذيلة بينهم .

٤ - الفقراء والدخل الشهري

يفيد الوقوف على معدل الدخل الشهري لأفراد العينة في أي بحث اجتماعي وذلك لأن الدخل هو الذي يحدد مستوى الإنفاق التقريبي للأسرة ، ومستوى معيشتها ، ومع ذلك فإن الإفصاح عن الدخل الشهري الحقيقي يعتبر مصدراً غير دقيق ، خاصة في مجتمعات ريفية لاتزال تشهد بعض الرواسب المتعلقة بالإدلاء بحقيقة هدا الدخل ، ومع هذا فقد أظهرت لنا الإجابات أن الدخل تنخفض معدلاته كلما اتجهنا إلى الفئات الأعلى . فأكثر الفئات حجماً (٤٠٪) هي التي تحصل على دخل شهري يتراوح ما بين (٥٠ - ١٠٠ جنيه) تليها الفئة الأدنى مباشرة وتضم الذين يحصلون على أقل من (٥٠ جنيه) وقد بلغت (٢٨ر٤٪) ففئة (١٠٠ - ١٥٠) وقد بلغت نسبتها (٢٣ر٨٪) وأخيراً أدنى الفئات وهي التي تضم الذين يحصلون على دخل شهري يتراوح من (٢٠٠-٢٥٠ جنيها) حيث بلغت (٢ر٥٪) بينما تنعدم الفئات التي تحصل على أكثر من ٢٥٠ جنيهاً شهرياً .

وهكذا يبدو واضحاً انخفاض دخول معظم الأسر في مجتمعات البحث الثلاثة مما يؤثر في حرمانهم من الحصول على السلع والمنتجات والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية خاصة بعد ارتفاع لهيب الأسعار وتصاعد نسبة التضخم مع الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي مما يجعل الحياة عسيرة بالنسبة لذوي الدخل المحدود . يؤكد ذلك بعض المبحوثين في المقابلات الجماعية بقولهم «إن الدخل الشهري أصبح لايكفي لسد احتياجات الأسرة من الغذاء الضروري لبناء الجسم للأولاد ويقتصر معظم الطعام على تناول الخبز الجاف والجبنة القريش والمخلل والفول المدمس ولا يتم تناول اللحوم والأسماك والفواكة إلاّ في الأعياد والمواسم ، بل إن هناك بعض الأسر تقضي أغلب يومها على وجبة واحدة أو وجبتين على الأكثر حتى أن بعض الأبناء ينامون ومعدتهم خاوية من الطعام» .

واستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان الدخل يكفي مطالب الأسرة أم لا . وهنا أوضحت الإجابات أن الغالبية العظمى من المبحوثين ترى أن الدخل لايكفي احتياجات الأسرة وذلك بنسبة (٨ر٨١٪) مقابلة (٢ر١٨٪) فقط يرون أنه يكفي بالكاد مطالب الأسرة الأساسية ، لذا فقد حاولنا التعرف على الطريقة التي يتصرف بها محدودو الدخل في حالة عدم كفاية دخل الأسرة ، وقد تبين أن (٥ر٤٠٪) يلجأون إلى الاستدانة من الغير بينما أجاب (٨ر٣٤٪) بأنهم يأخذون بالأجل من البقّال في حين أشار (٧ر٢٤٪) بأنهم يعملون عملاً إضافياً لسد احتياجات الأسرة الأساسية ، ومن الواضح أن معطيات هذا البند تؤكد المعطيات التي سبق عرضها من قبل في إطار المسكن الريفي وضيقه وازدحامه وانعدام المرافق الأساسية فيه مما يعكس مدى الحرمان المادي لفقراء القرية والعجز عن توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة الأساسية .

٥ - الفقراء وأنواع الأطعمة الأساسية

أصبح من البديهي أن الفقر يرتبط ارتباطاً شديداً بأمراض سوء التغذية ، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن أمراض سوء التغذية من أهم العوامل التي تعوق الإنتاج وتؤدي إلى تكوين أجسام هزيلة عاجزة عن العمل وتدوير عجلة الإنتاج ، لذا فقد حاول

البحث التعرف على أنواع الأطعمة السائدة في مجتمعات البحث الثلاثة ، وتكشف لنا الإجابات التي حصلنا عليها أن (٦ر٣٣٪) يكثرون من تناول المواد النشوية مثل الأرز والمكرونة والبطاطس في حين أشار (٤ر٣٠٪) بأنهم يكثرون من أكل المواد البقولية مثل الفول والعدس ويقبلون على تناول المواد البروتينية مثل اللحوم ، والسمك والبيض بصورة متفاوتة ، وأخيراً أشارت فئة قليلة لاتتجاوز (١٠٪) إلى تناول أطعمة أخرى مثل الجبن والمربات والعسل ، وفي هذا السياق كشفت نتائج المقابلات الجماعية أن غالبية القرويين وبخاصة الفقراء يعزفون عن أكل الفاكهة رغم أنهم يزرعونها ولا يشربون الألبان رغم أنهم يربون الماشية لأنهم يبيعونها ويشترون بأثمانها ما يحتاجونه من السلع والمنتجات الأخرى .

وهكذا يتبين أن الأصناف الغذائية التي يتناولها المبحوثون تضم مواد بروتينية ضئيلة ومن ثم تقل المواد المعدنية مثل الكالسيوم والفسفور مما يعرض غالبية الريفيين للإصابة بأمراض الكساح والأنيميا والهزال والضعف العام الذي يؤثر على قدرتهم على العمل والإنتاج .

٦ - المهنة وطريقة الحصول على رغيف العيش

من القضايا الملفته للنظر في مجال الدراسة ، تلك الآثار التي ترتبت على سياسات الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية في القرية المصرية ، وما نجم عنها من الارتفاع المتصاعد لأسعار الحبوب في ظل الأزمة الغذائية العالمية مما أدى إلى تخلي القرويين عن صنع الخبز داخل بيوتهم واللجوء إلى السوق لشراء الخبز الجاهز ، ومن هنا سعت الدراسة للكشف عن طريقة الحصول على رغيف العيش في علاقته بمتغير المهنة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة المهنية وطريقة الحصول على رغيف العيش

طريقة الحصول على العيش	الحالة المهنية							العدد	٪
	عامل زراعي	مزارع	حرفي	ساعي	موظف	تاجر	لايعمل	مايمكن تعيينه		
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠ر٥
من خلال تجهيزه في البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢ر٢
الاثنين معاً	١٧	٨	٥	١٨	٦	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧ر٣
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٣٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٧٩ر٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن (٥ر٦٠٪) تشتري الخبز من السوق في القرية بينما أشار (٢ر٢٢٪) بأنهم يصنعون الخبز في بيوتهم ، ويعتمد الباقون (٣ر١٧٪) على الشراء والخبيز معاً ، وربما تطرح هذه المعدلات أفكاراً جديدة حول اتجاهات التغير الاجتماعي في شكلها الظاهر حيث تتضمن مواجهة القرويين لحياة جديدة تتطلب منهم التوافق معها ، لكن تدل هذه الظاهرة في معناها الحقيقي على مدى الفقر والفاقة التي يعاني منها محدودو الدخل في مجتمعات البحث وعجزهم عن شراء الحبوب التي يصنع منها الخبز ومما يؤكد ذلك أن هناك ارتباطاً طردياً بين المستوى المهني وطريقة الحصول على رغيف العيش حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١ر٠) أي أن الظاهرتين مترابطتان بمعنى أن المهنة تؤثر على اختيار الطريقة المفضلة للحصول على رغيف العيش .

واستطراداً مع ما سبق أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة لشراء الخبز من السوق، يأتي في مقدمتها : أن عمل الخبز أصبح مكلفاً وذلك بسنبة (٢ر٢٦٪) بينما

أجاب (٢٢ر٧٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى انتشار المخابز الآلية في القرية ، لأنّ الخبز الجاهز مدعم من الحكومة وتمثل (٢١ر٨٪) وأسباب أخرى مثل غلاء أسعار الحبوب ، وتمثل (١٨ر٢٪) وأخيراً أشار (١١ر١٪) بعدم توفر الوقت للخبيز وهي كلها معطيات تطرح مدى الحرمان المادي الذي يعاني منه فقراء القرية في الوقت الراهن ، لأن صناعة الخبز داخل البيت كانت تمثل قيمة كبيرة لدى الريفيين باعتبارها تمثل رمزاً للثراء واليسر والقدرة المالية التي تتفاخر بها الأسرة الريفية .

٧ - الفقراء والأمراض التي تصيبهم

يتفق الخبراء على أن الفقر في حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذي يؤدي إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وانتشارها فهناك على سبيل المثال مشكلات سوء التغذية التي ينتج بعضها عن الفقر ، وهناك الأمراض المعدية التي تنتشر بسبب عدم توفر إمكانيات كافية لتخصيص أدوات معينة يستخدمها المريض دون غيره ، كما أن هناك الأمراض التي تنتشر في الأحياء الفقيرة حيث طفح المجاري وتجمعات القمامة وهي كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة وتسبب الأمراض .

وإذا كانت قلة الإمكانيات تؤدي إلى عدم توفر الظروف الصحية الملائمة لذا فقد حاول البحث أن يتقصى أنواع الأمراض التي يتعرض لها فقراء القرية وهنا تكشف البيانات أن أمراض البلهارسيا هي أكثر الأمراض التي تصيب فقراء القرية وذلك بنسبة (٣٨ر٧٪) فالنزلات الشعبية بكافة أنواعها تمثل (٢٢ر٢٪) كما تزداد أمراض الجهاز التنفسي وقد بلغت نسبتها (١٦ر٩٪) ثم أمراض ضغط الدم وتمثل (٨ر٢٪) ثم أمراض القلب وتمثل (٦ر٤٪) ثم الأمراض الجلدية وتمثل (٥ر١٪) وأخيراً أمراض العيون وتمثل (٢ر٥٪) من إجمالي حجم العينة .

ونخلص من ذلك إلى أن أمراض البلهارسيا هي أهم الحالات المرضية التي تهدد فقراء الريف في مجتمعات البحث ، ولاشك في أن هذا المرض يمثل تهديداً خطيراً لحاضر المجتمع المصري ومستقبله ، نظراً لما يترتب عليه من تدهور لصحة الإنسان الذي يعتبر عصب الإنتاج والتنمية في القرية ، فضلاً عما يسببه من استهلاك متواصل للإمكانيات العلاجية المتوفرة في الوقت الحاضر .

٨ - الحالة التعليمية للفقراء والطريقة المفضلة للعلاج

وتحاول الدراسة في هذا الجزء التعرف على الطريقة التي يتصرف بها الفقراء في حالة الإصابة بمرض معين في ضوء علاقتها بالحالة التعليمية . هل يذهبون إلى الطبيب في عيادته الخاصة ؟ أم يتجهون إلى الوحدة الصحية ؟ أم يبحثون عن طريقة أخرى بديلة ؟ ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والطريقة المفضلة للعلاج

الطريقة المفضلة للعلاج	الحالة التعليمية						العدد	٪
	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي		
اللجوء إلى عيادة خاصة	٥٧	٣٢	٢	٣٧	١٢	-	١٤٠	٣١ر١
الذهاب إلى الوحدة الصحية	٧٦	٤٣	١١	١٣	٩	-	١٥٢	٣٣ر٨
اللجوء إلى الوصفات البلدية	٣٩	٨	١١	٥	-	-	٦٣	١٤
التردد على المشايخ والأضرحة	٥١	١٥	٦	٣	-	-	٧٤	١٦ر٤
التواكلية والإهمال	١٠	٧	٤	-	-	-	٢١	٤ر٧
المجمـوع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٦٥ر٣٧ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح لنا الإجابات المبينة في هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يلجأون إلى الوحدات الصحية للعلاج بنسبة (٣٣ر٨٪) حيث يتوفر الكشف والعلاج المجاني ، كما يذهب (٣١ر١٪) إلى العيادات الخاصة . في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يترددون على المشايخ والأضرحة (١٦ر٤٪) طلباً للشفاء ، بينما أشار (١٤٪) أنهم يلجأون إلى الوصفات البلدية والطب الشعبي وأخيراً أجاب (٤ر٧٪) بالتواكلية والإهمال .

وتظهر لنا هذه الإجابات أنه على الرغم من إيمان المبحوثين بالتطبيب كوسيلة للعلاج إلاّ أن هناك فئات منهم تؤمن بالوصفات البلدية أو التردد على المشايخ ، وهذا ما يؤكد على ازدواجية السلوك بين الفقراء وتناقضه ، كما يتبين أن الفقراء يضطرون إلى إختيار أرخص الطرق والكشف بالمجان ، لكن يشير بعض المبحوثين أثناء المقابلات الجماعية إلى مشكلات الرعاية الصحية بالمستشفيات الحكومية بقوله : «إن الأطباء لايلتزمون بآداب المهنة في هذه الوحدات فضلاً عن قصور الخدمات وقلة الدواء بها ، بل إن الأطباء يطلبون من المريض شراء الأدوية من خارج الوحدة» ، ويدعم هذا ما توصل إليه - علي المكاوي - في دراسته التي أسفرت نتائجها عن أن المؤسسات الصحية ترهلت دون تجديد أو إقام ، وبالتالي خلت الساحة أمام القطاع الصحي الخاص ، وتزايدت أعباء الوقاية والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل واختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية [٥٠].

وفي محاولة الدراسة الكشف عن العلاقة بين التعليم والطريقة المفضلة للعلاج تبين أن الأميين يلجأوون إلى الوحدة الصحية بنسبة (٣٢ر٦٪) ثم العيادة الخاصة بنسبة (٢٤ر٥٪) ثم اللجوء إلى الأضرحة والمشايخ بنسبة (٢١ر٩٪) ثم الوصفات البلدية بنسبة (١٦ر٧٪) وأخيراً اتخاذ موقف السلبية والتواكلية .

وفي فئة الذين يقرأون ويكتبون كانت المعدلات (٤٠ر٩٪) للوحدة الصحية (٣٠ر٥٪) للعيادة الخاصة (١٤ر٣٪) للمشايخ ، (٧ر٦٪) للوصفات البلدية ، وأخيراً التواكلية .

وفي فئة الحاصل على الإبتدائية حققت الوحدات الصحية (٣٢ر٤٪) كوسيلة ملائمة للعلاج والنسبة نفسها للوصفات البلدية ، والمشايخ والأضرحة (١٧ر٦٪) ثم (١١ر٧٪) للتواكلية وأخيراً (٥ر٩٪) للعيادة الخاصة ، وبين المؤهلات الأقل من المتوسطة حققت العيادة الخاصة (٦٤ر٩٪) كوسيلة للعلاج ، ثم الوحدة الصحية (٢٢ر٨٪) والوصفات البلدية (٨ر٨٪) وأخيراً (٣ر٥٪) للمشايخ والأضرحة ، وبين المؤهلات المتوسطة كانت المعدلات (٥٧ر١٪) للعيادة الخاصة في مقابلة (٤٢ر٩٪) للوحدات الصحية ، وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة عند مستوى (٠ر٠١) وهو أمر يشير إلى وجود ارتباط عال بين الظاهرتين إلى درجة كبيرة .

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها أفراد العينة ، أن غالبيتهم في مجتمعات البحث الثلاثة يعيشون دون المستوى الملائم للحياة ويعانون من الفاقة والحرمان المادي ، فإذا كانت تلك هي صورة الحياة الاجتماعية للفقراء في القرية المصرية ، فما مدى اهتمام الفقراء بالتعليم ، والحرص على تعليم الأبناء؟

ثانياً : الفقراء وتعليم الأبناء

لاشك أن التعليم أصبح أحد الأسباب الهامة والعملية لإعادة بناء الإنسان والمجتمع ، لذا يحاول البحث في هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن يوضح مدى اهتمام فقراء الريف بالتعليم ، ومدى حرصهم على تعليم الأبناء خاصة وأن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بدأ يتقلص ويكاد يكون معدوماً ، لأن الفرص التعليمية المتوافرة لأبناء الطبقات الغنية والثرية مثلاً تجعلهم متفوقين على أبناء الطبقات الفقيرة والدنيا أو على الأقل أكثر حظاً في نوعية التعليم ، كما أن المدارس أصبحت سبباً في زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء الذين لايستطيعون الوصول إلى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شروطه القاسية، وعاملاً مساعداً على زيادة حدة التمايز الاجتماعي ، حيث استقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الانفتاح ، بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظراً لارتفاع تكاليف النوع الأول بشكل لايقدرون على مجاراته ، هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين إلا التعليم الرسمي العام الذي تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ في ظل المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الأجنبي والخاص [٥١].

١ - الحالة التعليمية للفقراء ومدى الموافقة على تعليم الأبناء

تحاول الدراسة في هذه النقطة التعرف على مدى موافقة الآباء على التحاق أبنائهم بالتعليم في ضوء متغير التعليم باعتبار أن التعليم مازال يمثل أحد المحاور الرئيسية لقياس الآثار الترابطية بينه وبين غيره من المتغيرات الأخرى إما سلباً وإما إيجاباً ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وتعليم الأبناء

هل توافق على تعليم جميع الأبناء	الحالة التعليمية						العدد	٪
	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي		
نعم	١٢٧	٥٨	٢١	٤	٢١	-	٢٦٧	٥٩ر٣
لا	١٠٦	٤٧	١٣	١٧	-	-	١٨٣	٤٠ر٧
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا٢ = ١١ر٦٢ لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن نسبة الموافقين على تعليم جميع الأبناء (٣ر٥٩٪) مقابل (٧ر٤٠٪) لايوافقون على إلتحاق جميع أبنائهم في التعليم . وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين في المقابلات الجماعية : «إن الواحد لازم يخَلّي بعض الأبناء في التعليم والبعض الآخر يتعلم حرفة معينة يساعد والده في مصاريف الأسرة لأن التعليم أصبحت تكاليفه عالية واحنا مانقدرش عليها ولا على إعطاء الأبناء دروس خصوصية» ، ولكن هل تؤدي زيادة معدلات التعليم عند الوالدين إلى زيادة معدل الموافقة على تعليم الأبناء ؟ وهنا توضح البيانات أن (٥ر٥٤٪) يوافقون على تعليم الأبناء مقابل (٥ر٤٥٪) لايوافقون على تعليم جميع الأبناء وكذلك رأى ذلك (٢ر٥٥٪) ممن يقرأون ويكتبون مقابل (٨ر٤٤٪) لايوافقون ، وفي فئة الإبتدائي يوافق (٨ر٦١٪) على تعليم الأبناء مقابل (٢ر٣٨٪) لايوافقون ، وكذلك في فئة المؤهل دون المتوسط (٢ر٧٠٪) مقابل (٨ر٢٩٪) لايوافقون ، أما فئة المؤهل المتوسط فتوافق بالكامل على تعليم جميع الأبناء ، وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١٪) .

ونستخلص مما سبق أن العلاقة بين مستوى التعليم ومعدلات الموافقة على تعليم الأبناء ليست واضحة ، بمعنى أن هناك إدراكاً شبه عام على أهمية تعليم الأبناء بصرف النظر عن المستوى التعليمي للمبحوثين ومما يؤكد ذلك ما كشفت عنه نتائج المقابلات الجماعية من أن «التعليم ضروري للأولاد لما له من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة . والواحد لازم يعلم أولاده مهما كلفه كل ما يملك طالما أن الأولاد قادرون على مواصلة الدراسة ، ويستطيعون تحصيل المعلومات حتى لو وصلوا كلهم للجامعة» .

٢ - متغير السن وأهمية التعليم للجنسين :

لعل تدرج السن في اتجاه الكبر يساعد على تنمية الوعي بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء ، خاصة وأن الدولة كفلت مجانية التعليم لكافة أبناء الشعب ، لذا فقد حاولنا أن نعرض مدى العلاقة بين متغير السن وأهمية التعليم للجنسين (الذكور والاناث) ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

يوضح العلاقة بين فئات السن وأهمية التعليم للجنسين

أهمية التعليم بالنسبة للجنسين	فئات السن						العدد	٪
	١٨ - ٢٠	٢١ - ٢٥	٢٦ - ٣٠	٣١ - ٣٥	٣٦ - ٤٠	٤١ فأكثر		
أهم بالنسبة للذكور .	١٣	٣١	٤٨	٣٥	٨٢	٨	٢١٧	٤٨ر٢
أهم للإناث .	٦	٧	٥	١٤	١٨	٩	٥٩	١٣ر١
مهم للإثنين معاً .	٧	٢٢	٤١	٣٧	٣٨	٢٤	١٦٩	٣٧ر٦
غير مهم بالمرة .	٢	٣	-	-	-	-	٥	١ر١
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤٩ر٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أشارت النتائج المبينة في هذا الجدول إلى أن (٢ر٤٨٪) يؤكدون أهمية التعليم بالنسبة للذكور في حين أجاب (٦ر٣٧٪) بأهمية التعليم لكلا الجنسين في حين أشار (١ر١٣٪) بأهمية التعليم بالنسبة للإناث ، بينما أجابت نسبة ضئيلة لاتتجاوز (١ر١٪) بعدم أهمية التعليم بالمرة . هذا وقد توزعت المعدلات الداخلية للبيانات على فئات السن على النحو التالي :

فقد أشار (٤ر٤٦٪) من الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين عاماً) إلى أهمية التعليم للذكور : فأهميته للإثنين معاً ، (٢٥٪) فأهميته للإناث (٤ر٢١٪) بينما أجاب (٢ر٧٪) بأنه غير مهم بالمرة .

أما الفئة الثانية (٢٠ -) فقد أكد (٢ر٤٩٪) منها أهمية التعليم للذكور ، (٩ر٣٤٪) للإثنين معاً ، (١ر١١٪) للإناث ، (٨ر٤٪) بغير مهم بالمرة ، وفي الفئة العمرية الثالثة (٣٠ -) فقد أجاب (١ر٥١٪) للذكور (٦ر٤٣٪) للإثنين معاً ، (٣ر٥٪) للإناث .

وفي الفئة العمرية الرابعة (٤٠ -) أكد (٤٣٪) أهمية التعليم للإثنين معاً ، (٧ر٤٠٪) للذكور (٣ر١٦٪) للإناث .

أما الفئة العمرية الخامسة (٥٠-) فقد أشار (٤ر٥٩٪) للذكور ، (٥ر٢٧٪) للإثنين معاً ، (١ر١٣٪) للإناث .

وفي الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أشار (٥ر٥٨٪) بأهمية التعليم للإثنين معاً ، (٢٢٪) للإناث ، (٥ر١٩٪) للذكور .

وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١ر٠) ومعنى ذلك أنه كلما تزايد المستوى العمري تزايد معه الوعي بأهمية التعليم للأبناء جميعاً .

٣ - الفقراء والغرض من العملية التعليمية

من المعروف أن التعليم يمثل هدفاً أساسياً من أهداف أي برنامج تنموي ، كما أنه أداة رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة ، لذا فإن الدراسة حاولت الكشف عن الغرض

من العملية التعليمية عند فقراء القرية ، هل هو تزويد الأبناء بالمعرفة وتنمية قدراتهم ومواهبهم أم هو مجرد شهادة للحصول على وظيفة معينة ؟ أم وسيلة للمساعدة على تحسين الوضع الاجتماعي بشكل عام ؟ وهنا توضح إجابات المبحوثين أن حوالي (٨ر٢٩٪) يؤكدون على أن التعليم أصبح وسيلة أساسية لمساعدة الأبناء على الزواج الأفضل في حين رأى (٥ر٢٧٪) بأن الهدف من التعليم عندهم هو الحصول على وظيفة معينة تدر دخلاً ثابتاً ، كما أشار (٦ر١٥٪) بأن التعليم يساعدهم في الحصول على المال بينما أجاب (٧ر١٤٪) بأن التعليم يساعدهم في تحقيق مركز إجتماعي أفضل ، وأخيراً رأى (٤ر١٢٪) بأن التعليم ينمي قدرات الأولاد ومواهبهم .

ومن خلال ذلك يتضح أن التعليم هو أمل الأغلبية في تغيير المكانة الاجتماعية والترقي في السلم الاجتماعي والحصول على الوظيفة ذات العائد الثابت والمناسب ، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع ، بحيث تحول التعليم إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل برجماتي يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الانتفاع العملي [٥٢].

٤ - الفقراء ومدى قدرتهم على توفير مكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء :

وتحاول الدراسة في هذه الفقرة التعرف على مدى توفير الأسرة لمكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء ، وكان هدفنا لقياس ذلك الكشف عن إمكانية الأسرة الريفية لتهيئة المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء ، وهنا توضح إجابات المبحوثين أن معظم الأسر تعجز عن توفير مكان مخصص للأبناء بشكل عام ، حيث يندر أن يتوفر للأبناء في مراحل التعليم المختلفة حجرة مخصصة للإستذكار ومتابعة دروسهم نتيجة لإزدحام المسكن بالأفراد وضيقه ، وكثرة الضوضاء فيه ، لذا يفضل الأبناء مراجعة دروسهم خارج البيت سواء عند الأصدقاء أو في الغيط ، وقد يرجع ذلك إلى عجز الأسرة الريفية الفقيرة عن العيش في مسكن رحب وملائم يساعد على توفير المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء ، بل إن هناك بعض الأسر تعجز عن تدبير النفقات الأساسية لتعليم أبنائهم الصغار مثل توفير ملابس المدرسة ، وثمن بعض الأدوات الكتابية ، ومصاريف الدراسة ، وبالتالي لايستطيعون

متابعة دروس الأبناء أو إعطائهم دروساً خصوصية ، وهذا يكشف عن مدى الحرمان المادي والفقر الذي تعاني منه الأسرة الريفية التي تعجز عن العيش في مسكن ملائم أو توفير الحد الأدنى للمعيشة أو حتى توفير المناخ الملائم لتعليم الأبناء .

٥ ـ الوضع المهني للفقراء وظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة

في هذه الفقرة تحاول الدراسة الوقوف على ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة ، تلك الظاهرة التي تلحظ دائماً في الأسر الأشد فقراً ، للدرجة التي صارت معها سمة تدرج ضمن سمات الأسر الفقيرة ، بل إن كثيراً من الباحثين يربط بين حجم هذه الظاهرة ، ودرجة الفقر في المجتمع ، وينظر إلى التصدي لها كشرط ضروري ولازم لخروج المجتمع - الذي يعانيها- من دائرة التخلف والفقر المدقع ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة المهنية وظاهرة التسرب من المدرسة

هل عندك أولاد في المدرسة ثم خرجوا منها ؟	الحالة المهنية								العدد	٪
	عامل زراعي	مزارع	حرفي	ساعي	موظف	تاجر	ربة عمل	لا مهن محددة		
نعم	٦٤	٨٥	١٢	١٨	٧	٦	٢١	٩	٢٢٢	٤٩ر٣
لا	٣١	٤٣	١٦	٢١	٧٣	٦	١٧	٢١	٢٢٨	٥٠ر٧
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٣٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٨٥ر٥٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أظهرت إجابات المبحوثين المبينة في هذا الجدول أن (٣ر٤٩٪) عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة مقابل (٧ر٥٠٪) لم تحدث هذه الظاهرة بين أبنائهم ، وهذا ما

يوضح تفاوت حظ أبناء الأسرة الواحدة من التعليم وهذا التفاوت في التعليم سيؤدي حتماً إلى تفاوت المكانات الاجتماعية بين أفراد هذه الأسرة ، ومن ثم تغير البناء الاجتماعي لمجتمع القرية ، هذا وقد توزعت ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة على الفئات المهنية كما يلي :

ففي فئة العمال الزراعيين أجاب (٤ر٦٧٪) بأن عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة ، مقابل (٦ر٣٢٪) أشاروا بعدم وجود هذه الظاهرة وكذلك في فئة المزارعين أجاب ثلثاها بتسرب الأولاد مقابل الثُلث لم يتسرب أحد من أبنائهم من المدرسة ، أما في فئة الحرفيين فقد أكد (٩ر٤٢٪) بوجود هذه الظاهرة مقابل (٨ر٥٣٪) نفى وجودها ، أما فئة الموظفين فقد أكد وجودها (٨ر٨٪) مقابل (٢ر٩١٪) أشاروا بعدم وجودها ، وفي فئة التجار فقد أجاب نصفهم بوجودها ونفى النصف الآخر وجودها ، وفي فئة الذين لايعملون فقد أجاب (٣ر٥٥٪) بوجود هذه الظاهرة (تسرب الأولاد) مقابل (٧ر٤٤٪) بعدم وجودها ، أما في فئة الذين يعملون في مهن هامشية أجاب (٣٠٪) بوجود هذه الظاهرة بين الأبناء مقابل (٧٠٪) نفوا وجودها ، وقد أوضحت المعالجات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (١ر٠) وهذا يدل على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الظاهرتين ، أي أن للمهنة أثراً كبيراً على وجود ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة أو عدم تسربهم واستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة الميدانية الكشف عن أسباب ظاهرة التسرب بين الأبناء من وجهة نظر المبحوثين ، وهنا تبين أن الغالبية (٨ر٣٣٪) يرجعون هذه الظاهرة إلى تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة ، ثم يلي ذلك مباشرة الذين ذكروا (٧ر٢٩٪) بأنها ترجع إلى قلة دخل الأسرة ، ثم أكد (٩ر١٨٪) بأن خروج البنات من أجل الزواج هو الذي يساعد على زيادة نسبة التسرب من المدرسة في حين رأى (٤ر١٠٪) انتشار هذه الظاهرة بسبب أن الأولاد ليس لديهم ميل للتعليم ، وأخيراً أجاب (٢ر٧٪) بأنها ترجع إلى بعد مكان المدرسة عن البيت .

ومن خلال ذلك يتضح أنه ليس هناك تكافؤ في الفرص التعليمية لأبناء الأسر الفقيرة ، حيث أن الفقير لايدخر وسعاً في إرسال أبنائه إلى المدرسة والاهتمام بتعليمهم إلا

أنه إذا وجد أحد أبنائه يتعثر في الدراسة لايلبث أن يخرجه من المدرسة لإدخاله في ميدان العمل أو تعليمه حرفة أو صنعة معينة يعمل فيها ، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الإلزامية واقتحام سوق العمل في سن مبكرة .

رابعا : الفقراء والمشاركة الاجتماعية والسياسية :

ليس هناك خلاف على أن المشاركة تشكل أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية اللاحقة ، لذا لايتصور إمكانية نجاح أي عمل جماهيري دون وجود قدر كاف من المشاركة ، لهذا فقد أشار أحد الباحثين بأن مطلب المشاركة الشعبية أصبح مبدأ أساسياً للحياة الاجتماعية والتخطيط الديموقراطي[٥٣] .

والحديث هنا عن المشاركة يعني المشاركة سواء في النواحي السياسية أم الاجتماعية لأن الفصل بينهما قد يكون لأغراض التحليل فقط ، طالما أن الواقع الاجتماعي كل لايتجزأ ، بل إن جوانبه تتداخل وتتبادل التأثر والتأثير بشكل توافقي . والمشاركة في اعتقادي هدف ووسيلة ، فهي هدف لأن الحياة الديموقراطية السليمة ترتكز على إشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم ، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها ، وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم[٥٤] . ومن هذا المنطلق يصبح البحث في دور فقراء القرية في حجم وأنماط المشاركة التي يمارسونها ذا أهمية خاصة في الكشف عن البعد الاجتماعي الآخر الذي يعاني منه الفقراء ، وإبراز العوامل التي تسهم في تحديد ملامح ومظاهر الحرمان الذي يعاني منها فقراء القرية المصرية .

١ - الحالة التعليمية ومدى وجود بطاقة انتخابية :

يتفق العلماء أن التعليم إذا ما أحسنت صياغة أهدافه بوضوح ، وأجيد إختيار توجهاته فإنه يعمل على دعم مجموعة من القيم الأساسية المؤثرة في تشكيل المبادرات الفردية ، والجهود المشاركة ، لذا فقد سعت الدراسة في البداية إلى التعرف على حجم من لديهم بطاقات انتخابية في ضوء الحالة التعليمية . ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

يوضح العلاقة بين التعليم ومدى وجود بطاقة انتخابية

هل لديك بطاقة انتخابية	الحالة التعليمية					العدد	٪
	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من متوسط	مؤهل متوسط	جامعي		
نعم	١٤٣	٦١	١٩	٣٥	١٦	-	٢٧٤	٦٠ر٩
لا	٩٠	٤٤	١٥	٢٢	٥	-	١٧٦	٣٩ر١
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا^{2} = ٢ر٧٣ لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح البيانات بشكل عام أن (٩ر٦٠٪) لديهم بطاقات إنتخابية والنسبة الباقية وهي التي تزيد عن ثلث العينة (١ر٣٩٪) ليس لديها بطاقة إنتخابية ومعنى ذلك أن الذين يحرصون على الحصول على بطاقة الإنتخاب كمقدمة ضرورية لاستخدام حق الانتخاب قد تفوقوا على غيرهم بينما توزعت هذه المعدلات على متغير التعليم على النحو التالي :

ففي فئة الأمية بلغت نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية (٤ر٦١٪) مقابل (٦ر٣٨٪) لديهم بطاقة إنتخابية ، وكذلك بلغ (١ر٥٨٪) بأنه ليست لهم بطاقة إنتخابية مقابل (٩ر٤١٪) لديهم البطاقة ، أما في فئة الحاصلين على الإبتدائية فقد بلغت نسبتهم (٩ر٥٥٪) مقابل (١ر٤٤٪) لديهم بطاقة إنتخابية ، وفي فئة المؤهل دون المتوسط أجاب (٤ر٦١٪) بعدم وجودها مقابل (٦ر٣٨٪) بوجودها وأخيراً فئة المؤهل المتوسط فكانت الغالبية فيها ليست لديها بطاقة إنتخابية وذلك بنسبة (٢ر٧٦٪) مقابل (٨ر٢٣٪) أجابوا بوجودها .

وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية ، ومعنى ذلك أن التعليم - رغم أهميته - ليس له تأثير إيجابي في جذب إهتمام الفقراء لممارسة حقهم الإنتخابي من خلال

الحصول على بطاقة إنتخابية ولا فرق بين المستويات التعليمية المختلفة ، لذا فقد تصاعدت في الآونة الأخيرة أصوات تنادي بضرورة إصلاح الهيكل التعليمي ومحتواه ، وضرورة ربطه بقضايا المجتمع وتوجهاته التنموية الأساسية .

وفي إطار ذلك سئل الذين لديهم بطاقة إنتخابية عما إذا كانوا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم في صناديق الإنتخاب أم لا ؟ وهنا توضح إجابات المبحوثين أن (١ر٣٩٪) أجابوا بأنهم يذهبون إلى صناديق الإنتخاب بصورة دائمة ، وكذلك أكد (٣ر٢٢٪) بأنهم يذهبون إلى الإنتخابات بصورة متفاوتة مقابل (٦ر٣٨٪) أجابوا بعدم الذهاب على الإطلاق .

وهذا مايوضح أن هناك عزوفاً واضحاً من جانب جمهور البحث عن التصويت في الإنتخابات خاصة لو أضفنا نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية إلى نسبة الذين لايذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم إلى الإنتخابات رغم أن لديهم بطاقة إنتخابية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الفقراء لايبالون بالتصويت في الإنتخابات العامة لأنها بعيدة عن دائرة إهتمامهم المباشرة ، وإحساسهم بعدم فعاليتهم السياسية ، وعدم تحقيق مطالبهم الأساسية فضلاً عن انشغالهم بأمور حياتهم المعيشية الخاصة . ومما يؤكد ذلك ماأسفرت عنه نتائج المقابلات الجماعية في هذا الصدد «أن الذهاب إلى صناديق الإنتخاب أو عدم الذهاب إليها لايغير من الوضع اللى إحنا فيه عايشين فيه من نتيجة الإنتخابات ، فالحكومة عايزة تنجح المرشحين اللي تبعها وبس ، وبعد ما بينجحوا كل واحد بيروح لحاله ولا شئ يحدث من أجل تحسين ظروفنا وأحوالنا الصعبة» .

٢ - موطن الإقامة ومدى الاهتمام بقراءة جريدة معينة :

المسألة الثانية التي حاولنا أن نعرفها هي مدى إهتمام الفقراء بقراءة جريدة معينة على إعتبار أن الإفصاح عن قراءة جريدة حزبية يشير إلى درجة من درجات المشاركة السياسية ، وهنا تظهر إجابات المبحوثين أن (٤ر٢٤٪) يحاولون قراءة جريدة معينة مقابل (٨ر٢٣٪) لايقرأون أية جريدة حزبية على الإطلاق ، والنسبة الباقية وهي التي تزيد عن نصف أفراد العينة غير ملمين بمبادئ القراءة والكتابة وبالتالي فهم غير قادرين على قراءة جريدة معينة ، ونستخلص من هذا أنه إذا أخذنا قراءة جريدة معينة باعتبارها إحدى القرائن على المشاركة في الاهتمامات العامة ، فإنه يتضح ضآلة نسبة الذين يهتمون

بقراءة جريدة معينة ، مما يعنى أن من السمات المميزة للفقراء سيادة الفتور السياسي في مجتمعات البحث الثلاثة ، وقد ظهرت لنا فروق ذات دلالة مهمة بين موطن الإقامة والحرص على قراءة جريدة معينة ، مما يؤكد لنا أن الإلمام بالمعرفة السياسية من خلال متابعة قراءة جريدة حزبية له دلالة اجتماعية وسياسية ترتبط بمتغير مكان الإقامة الذي يساهم في زيادة تمسك الفرد وحرصه على قراءة جريدة معينة .

٣ - الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب السياسية :

وفي هذه الفقرة تحاول الدراسة الميدانية ربط متغير التعليم بالإنتماء لأحد الأحزاب السياسية لدى فقراء القرية باعتباره إحدى صور المشاركة السياسية المهمة ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب

هل تنتمي لأحد الأحزاب الموجودة	الحالة التعليمية						العدد	٪
	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من متوسط	مؤهل متوسط	جامعي		
نعم	١٨	٧٩	١٥	٢٢	١٣	-	٩٧	٢١ر٥
لا	٢١٥	٧٦	١٩	٣٥	٨	-	٣٥٢	٧٨ر٥
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا^{2} = ٦٨ر٩٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أظهرت الإجابات أن (٢١ر٥٪) فقط هم أعضاء في أحد الأحزاب السياسية مقابل (٧٨ر٥٪) غير منتمين لأي من الأحزاب القائمة الآن ، لكن توزعت معدلات الأعضاء على الفئات التعليمية ، بحيث شكل الأميون الأعضاء (١٨ر٥٪) وفي فئة من يقرأ ويكتب (٢٩ر٩٪) وفي فئة الحاصلين على الإبتدائية بلغت نسبة

الأعضاء (٥ر١٥٪) بينما في فئة المؤهل دون المتوسط كانت نسبة الأعضاء (٧ر٢٢٪)، أما في فئة حملة المؤهلات المتوسطة فقد تبين أن أعضاء الأحزاب في هذه الفئة يمثلون (٤ر١٣٪) ومن الواضح أن هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الإنتماء الحزبي بين جمهور البحث ، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١ر٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايدت معدلات التعليم حدثت معها زيادة طردية في حجم العضوية في الأحزاب السياسية باعتبارها إحدى صور المشاركة السياسية المهمة ، وهنا نلاحظ أن العلاقة الواضحة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين فقراء القرية ، كانت ذات طبيعة مغايرة حيث كانت هناك علاقة عكسية بين التعليم والبطاقة الإنتخابية والإدلاء بالصوت في الإنتخابات ، بينما كانت هناك علاقة إيجابية بين التعليم وصور المشاركة الأخرى مثل عضوية الأحزاب السياسية ، وهذا مايؤكد ماسبق أن ذكرناه سالفاً أن للتعليم في مصر دوراً محدوداً في تنمية قدرات المشاركة السياسية ويحتاج هذا الدور إلى تدعيم بشكل أو بآخر ، وفي إطار ذلك حاولت الدراسة الكشف عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف فقراء القرية عن الإنضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية ، وهنا تبين أن هناك أسباباً عديدة لعدم الإنتماء الحزبي يأتي في مقدمتها الإنشغال بأمور المعيشة بنسبة (٩ر٤١٪) يلي ذلك مباشرة عدم معرفة المبحوثين بالأحزاب الموجودة بنسبة (٣ر٢١٪) ثم أجاب (١٩٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى أن الأحزاب لاتعمل شيئاً في حين أجاب (٢ر١٠٪) بأنهم لايحبون العمل بالسياسة ، ومن هذا يتضح أن عزوف الفقراء عن العضوية لأحد الأحزاب يرجع إلى إنشغالهم بأعباء المعيشة اليومية الصعبة ، فضلاً عن أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل من ورائها ، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع وذلك يدفع إلى الإبتعاد عن المشاركة .

٤ - النوع ومدى المشاركة في الندوات العامة .

حاولت الدراسة في هذه الفقرة الكشف عن دور المبحوثين في الندوات أو الاجتماعات التي تعقد بالقرية التي يسكنها ، كنوع من أنواع الاهتمام العام بقضايا المجتمع ، فضلاً عما إذا كان النوع عاملاً مؤثراً في المشاركة في هذه الندوات العامة أم لا ، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٨) :

جدول رقم (٨)

يوضح النوع والمشاركة في الندوات العامة

هل تذهب إلى الندوات العامة في القرية	النـــوع		العدد	٪
	ذكور	إناث		
نعـم	١٠٣	٢٣	١٢٦	٢٨
لا	٢٦٨	٥٦	٣٢٤	٧٢
المجمـوع	٣٧١	٧٩	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٠.٠٤ لاتوجد علاقة معنوية

وبشكل عام تكشف المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن نسبة المشاركين في الندوات العامة بلغت (٢٨٪) مقابل (٧٢٪) من غير المشتركين في هذه الندوات العامة. ويمكن إضافة هذه النتيجة إلى النتائج السابقة لتثري وتعمق فهمنا لمظاهر اللامبالاة والشك السياسي والاغتراب التي كشفنا عن انتشارها بين فقراء الريف المصري ، كما تبين أن معدلات المشاركة في ذلك محدودة إلى درجة كبيرة وفقاً لمتغير النوع ، فجملة الذين يشاركون من الذكور بلغت (٢٧ر٨٪) ومن جملة الإناث بلغت (٢٩ر١٪) لذا فقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع والمشاركة في هذه الندوات .

ونستخلص مما سبق أن معدل المشاركة ضئيل بصورة عامة في مجتمعات البحث الثلاثة ، وكذلك بين الذكور والإناث مع فارق محدود لمشاركة الإناث ، ويمكن أن يفسر ذلك في ضوء انخفاض عدد الإناث في العينة من ناحية ، وكون هذه الندوات محدودة في الريف عامة .

٥ - السن والمساهمة في المشروعات العامة :

وتحاول الدراسة في هذه الفقرة الكشف عما إذا كان متغير السن ذا تأثير في مجال الموافقة على المساهمة في المشروعات العامة أم لا ؟ ، باعتبارها أعلى صور المشاركة الاجتماعية والسياسية الأكثر فعالية ، طالما أننا انطلقنا من إطار تصوري شامل في فهم

ومعالجة تنمية المشاركة الاجتماعية ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

يوضح السن والمساهمة في المشروعات العامة

هل تساهم في المشروعات العامة	فئات السن						العدد	٪
	٢٠ فأقل	٢٠ -	٣٠ -	٤٠ -	٥٠ -	٦٠ فما فوق		
نعـــم	٧	١٨	٤٣	٢٦	٦١	٢٣	١٧٨	٣٩ر٥
لا	٢١	٤٥	٥١	٦٠	٧٧	١٨	٢٧٢	٦٠ر٥
المجمـــوع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا^{2} = ١٦ر١٧ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية أن (٥ر٣٩٪) من جملة العينة يوافقون على المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٥ر٦٠٪) يرفضونها لظروف المعيشة الصعبة ، لذلك يرى بعض الباحثين «أنه في مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدولة يكون الناس فيها أكثر نشاطاً وأكثر اشتراكاً وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين ، كلما زادت درجة نمو الدولة اقتصادياً ، وكلما زاد دخلهم وتحسن مستواهم المادي»[٥٥] .

هذا وقد توزعت المعدلات على فئات السن المختلفة على النحو التالي :

ففي الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين) أيد ربع المبحوثين مبدأ المساهمة في المشروعات العامة مقابل ثلاثة أرباع يرفضون ذلك ، وكذلك في الفئة العمرية (٢٠-) أيد (٦ر٢٨٪)هذا المبدأ مقابل(٤ر٧١٪) لايوافقون عليه ، وفي الفئة العمرية(٣٠-) فقد وافق (٦ر٤٥٪) على المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٣ر٥٤٪) يرفضونها .

وفي الفئة العمرية الخامسة (٥٠ -) فقد أكد (٢ر٤٤٪) المساهمة مقابل (٨ر٥٥٪) يرفضونها ، وفي الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أجاب (١ر٥٦٪) بالموافقة على المساهمة مقابل (٩ر٤٣٪) يرفضونها وقد تبين وجود علاقة دالة عند

مستوى معنوي (١٠ر٠) ومعنى ذلك أنه كلما تقدم السن في اتجاه الكبر إزداد معدل الموافقة على المساهمة في المشروعات العامة التي تهم القرية . وهكذا يمدنا التحليل السابق الذي أدرناه حول العلاقة بين متغير السن والمساهمة في المشروعات العامة بأن تقدم السن نحو الكبر ينمي الإحساس بالواجب والمسئولية والاهتمام والكفاءة والثقة بالنفس والتميز باعتبارها قدرات ضرورية لابد منها لعملية المشاركة بكافة صورها المختلفة .

الخاتمة والنتائج العامة

في ضوء ماتقدم من تحليل ومناقشة ، سواء على المستوى السوسيولوجي أم على المستوى الميداني لمظاهر الفقر والحرمان المادي الذي يعاني منه فقراء القرية المصرية ، نجد أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن أية محاولة للإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في الريف المصري ، والسياسات التنموية الموجهة له ، سيكون محكوماً عليها بالفشل . ووفقاً لذلك فإن التصدى لظاهرة الفقر الريفي تقتضي بالضرورة وضع استراتيجية لتطوير الريف المصري تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تكون قادرة على الإرتقاء بالإنسان المصري مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية وذلك لا يتأتى إلا من خلال ربط العلم الاجتماعي بقضايا المجتمع وهمومه ، والكشف عن مشكلاته وظواهره التي يعاني منها والتصدي الفعال في مواجهتها .

هذا ولقد إستهدفت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ - ماهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء القرية المصرية ؟

٢ - مامدى إهتمام الفقراء بالتعليم ، والحرص على تعليم الأبناء ؟

٣ - ماهي أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية ؟

وفي هذا الإطار سوف نحاول التوقف عند بعض النتائج العامة التي خلصت إليها الدراسة التي تساعدنا في الإجابة عن التساؤلات السابقة : -

١ - وعن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية المصرية كشفت الدراسة أن فقراء القرية يعيشون في مساكن غير صحية ، سيئة التهوية ، ومظلمة ، ومكتظة بالسكان ، وتعاني من قلة المرافق الأساسية ، كالمياه النقية والكهرباء والمجاري ، وتنعدم فيها ضروريات الحياة اللازمة ، كما أنهم ينتمون إلى أسر تعاني من مظاهر

الحرمان المادي وضآلة الدخل ، وسوء التغذية ، حيث يعاني أفراد المجتمع من نقص حاد في المواد البروتينية الأساسية التي تساعد على تكوين الأجسام السليمة ، كما أنهم يعجزون عن صناعة الخبز داخل البيت ، كما كشف لنا البحث أن فقراء القرية يعانون من نقص الخدمات الصحية ، وتنتشر بينهم الإصابة بأمراض البلهارسيا ، والنزلات ، وأمراض الجهاز التنفسي ، وفي إطار ذلك أوضحت البيانات أن الفقراء يضطرون إلى اختيار أرخص الطرق للعلاج كالطب الشعبي والمستشفيات الحكومية نظراً لتقديم الكشف والعلاج بالمجان والإقامة المجانية .

٢ - وعن إهتمام الفقراء بالتعليم ، والحرص على تعليم الأبناء ، كشفت الدراسة عن إيمان الفقراء بأهمية التعليم للأبناء مما يعبر عن القيم النامية والمتغيرة في المجتمع الريفي ، إلا أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بين الأبناء يكاد يكون معدوماً ، حيث أن هناك تفاوتاً صارخاً بين الأخوة في التعليم حيث أوضحت النتائج عن إرتفاع نسبة التسرب من المدرسة بسبب عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة ، وقلة دخل الأسرة ، وأن البنات خرجن من المدرسة للزواج ، وقلة ميول الأولاد للتعليم ، ولاشك أن التفاوت في تعليم الأبناء يؤدي إلى تباين المكانات الاجتماعية داخل الأسرة الواحدة ، كما كشف لنا البحث أن الغرض من العملية التعليمية يتمثل في تغيير المكانة الاجتماعية والترقي في السلم الاجتماعي ، والحصول على الوظيفة ذات العائد المناسب والثابت ، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الاجتماعي ، والمهني ، وتنظر إلى التعليم باعتباره وسيلة لتحصيل المعلومات والمعرفة بشكل برجماتي .

٣ - وعن أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لفقراء القرية ، فقد أبانت لنا البيانات عن ارتفاع ملحوظ للذين لديهم بطاقات إنتخابية باعتبارها مقدمة ضرورية لممارسة حقوقهم الإنتخابية ، لكن تبين أن هناك عزوفاً واضحاً بين فقراء الريف عن المشاركة في الإنتخابات العامة نظراً لأن هذه الأمور تخرج عن دائرة إهتماماتهم المباشرة ، فضلاً عن إنشغالهم بأمور معيشتهم الحياتية الصعبة ، كما أوضحت الدراسة أن هناك ارتباطاً عالياً بين الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب السياسية ، لكن تدنت معدلات العضوية في الأحزاب القائمة ، ولعل هذا ينطوي على دلالة هامة

تتمثل في أن الأحزاب القائمة لم تتمكن بعد من جذب قطاع عريض من المجتمع وهم فقراء الريف وهو أمر يرتبط بعدم وضوح الممارسة الديموقراطية في المجتمع المصري بالإضافة إلى إنخفاض المستوى المادي للمبحوثين وعزوفهم عن العمل بالسياسة . كما كشفت الدراسة عن أن النتائج الخاصة بالنوع والمشاركة في الندوات العامة ، معدلات المشاركة فيها محدودة إلى درجة كبيرة سواء بين الذكور والإناث ، وهذا يدل على ضعف المشاركة الاجتماعية وتفشي السلبية واللامبالاة بين أفراد العينة ، كما تبين تدني معدلات الموافقة للمساهمة في المشروعات العامة ، وتنم كل النتائج التي حصلنا عليها فيما يتعلق بأبعاد المشاركة السياسية والاجتماعية للفقراء في الريف عن تفشي السلبية واللامبالاة والعزوف عن المشاركة الاجتماعية بشكل عام والسياسية بصفة خاصة .

وهكذا يتضح أن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على عدد من القضايا المرتبطة بالفقر في الريف المصري سواء من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، أو الجوانب التعليمية أو النواحي السياسية ، والواقع أن الطابع الاستطلاعي الوصفي الذي غلب على الدراسة الحالية يفتح الطريق أمام دراسات أخرى في المستقبل يمكن أن يضطلع بها المتخصصون في هذا المجال ، لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة ، والوقوف على العوامل ذات الفعالية في وجودها أو إختفائها ، حتى نستطيع أن ننمي قدرتنا على وضع استراتيجية أفضل لمواجهة الفقر الجماهيري والتقليل من حدته في الريف المصري .

المراجع والحواشي

(١) سمير محمد حسن ، بحوث الإعلام ، الأسس والمبادىء ، القاهرة ، مطابع مؤسسة دار الشعب ١٩٧٦م ، ص ٣٧ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر) واشنطن ١٩٩٠م ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) محمد عاطف غيث (تحرير) قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥م، ص ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٤) FAIRCHILD H., (ED) DICTIONARY OF SOCIOLOGY, N.Y. 1968, PP. 227.

(٥) فيليب عطيه ، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد ١١٦ ، ١٩٩٢م .

(٦) الن. ب. درننج ، الفقر والبيئة (الحد من دوامة الفقر) ترجمة : محمد صابر ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩١م ، ص ١٠ .

(٧) WEDDENBURN, D., POVERTY, EQUALITY AND CLASS STRUCTURE, CAMBRIDGE UNI-PRESS, LONDON, 1976, PP. 2 - 3.

(٨) ALLEN V.L. THEORITICAL ISSUES IN POVERTY RESEARCH JOURNAL OF SOCIAL ISSUES, V. 26, N. 2, 1970, P.153.

(٩) CULLINGWORTH J.B., PROBLEMS OF AN URBAN SOCIETY NO. 5. V. 2, GEORGE ALLEN AND UNWIN, 1972, PP. 33 - 34.

(١٠) لويس كوزر ، علم اجتماع الفقر (في كتاب) الأشباح الأربعة ، الجزء الأول ، ترجمة : فاروق بريك ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة بسوريا ، ١٩٨٥م ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(١١) زكريا فودة ، ثقافة الفقر عند أوسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد العاشر ، ١٩٩٢م ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(١٢) WORSLEY P., (ED) PROBLEMS OF MODERN SOCIETY. PENGUIN EDUCATION, 1973, P. 132.

(١٣) محمد سعيد فرح ، دراسات في المجتمع المصري ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م ، ص ٢٠٣ .

(١٤) GLADWIN, T. POVERTY, BOSTON, LITTLE BROWN, 1967.

نقلاً عن محمد الجوهري ، الأنثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨٠م ، ص ٣٠١ .

(١٥) عبد الباسط عبد المعطي ، توزيع الفقر في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٢٠ .

(١٦) SPATES J.L., AND MACIONIS J., THE SOCIOLOGY OF CITIES, ST. MARTIN'S PRESS, 1982, P. 409.

(١٧) VALENTINE C.A., POVERTY AND CULTURE IN BOOK: WORSLEY P., PROBLEMS OF MODERN SOCIETY, PENGUIN EDUCATION, 1973, PP. 150 - 151.

LEWS, O., FIVE FAMILIES, MIXICAN STUDY BASIC BOOK , 1959.

(١٨) RAINWATER L., THE PROBLEM OF LOWER CLASS CULTURE, THE JOURNAL OF SOCIAL ISSUES, JOURNAL OF SOCIAL ISSUES, V. 26. N. 2, 1970, P. 135.

(١٩) زكريا فودة ، ثقافة الفقر عند اسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

(٢٠) ALLEN V. L., OPCIT, P. 161.

(٢١) إسماعيل قيرة ، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن في كتاب هامشيون في المدن العربية ، إشراف : عصام الخفاجي ، سلسلة جدل دار كنعان للدراسات والنشر ، سوريا ، ١٩٩٣م ، ص ١٥- ١٦ .

(٢٢) انظر في هذا الصدد :

KAN AWATI M., ECONOMY AND BELIEFS AMONG THE OF CAIRO POOR. P.HD. DISSERTATION, THE UNI OF HULL. 1983, P. 400 .

ومابعدها .

(٢٣) محمد الجوهري ، دراسة الفقر ، في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١م ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢٤) HARDIMAN M. AND MIDGLEY J. THE SOCIAL DIMENSION OF DEVELOPMENT (SOCIAL POLICY PLANNING IN THE THIRD WORLD, JOHN WILLEY AND SONS LIMITED, N. Y. 1982, P. 54.

(٢٥) FRANK A. C., LATIN AMERICA, UNDERDEVELOPMENT OR REVOLUTION, MONTHLY REVIEW, LONDON, 1969, PP. 5 - 6.

(٢٦) GOLDTHROPE J. E., THE SOCIOLOGY OF THE THIRD WORLD (DISPARITY AND INVOLVEMENT). CAMBRIDGE UNI-PRESS, LONDON, 1975, PP. 152 - 153.

(٢٧) سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ، ترجمة : حسن قبيس ، بيروت، دار بن خلدون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١م ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢٨) سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥م ، ص ١٤ .

(٢٩) سمير أمين في حوار أجراه مع مصطفى نور الدين عطية في كتاب : المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ، ابريل ١٩٨٩م ، ص ٢٩ .

(٣٠) HARDIMAN M. AND MIDGELY J., OPCIT, P. 52.

(٣١) أحمد مجدي حجازي ، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي (دراسة في أزمة المجتمع العربي) ، سلسلة المستقبل العربي ، العدد ١١ ، ١٩٨٦م ، ص ١٣ .

(٣٢) HARDIMAN M. AND MIDGELY J., OPCIT, P. 57 - 60 .

(٣٣) محمد دويدار وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات (نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع إبتداء من الحاجات الاجتماعية) ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٠م ، ص١٠٧ .

(٣٤) إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٢٢٠ .

(٣٥) MCHELE J., BASIC HUMAN NEEDS . TRANSACTION BOOKS, N. JERSEY, 1978, P.P. 15 - 16.

(٣٦) FREEDMAN M., POOR POEPLE AND THE DISTRIBUTION OF JOB OPPORTUNITIES. JOURNAL OF SOCIAL ISSUES, V. N. 3, 1970, P. 36.

(٣٧) آلن ب. درننج ، الفقر والبيئة ، الحد من دوامة الفقر ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣٨) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر) ، ١٩٩٠م ، ص ٤٣ .

(٣٩) روبرت ماكنمارا في حديثه السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي ، نقلاً عن محبوب الحق ، ستار الفقر (خيارات أمام العالم الثالث) ، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م ، ص ٣٤ .

(٤٠) محروس خليفة ، صناعة الفقر (رؤية نقدية لأيديولوجية الرعاية الاجتماعية) ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م ، ص ١٩١ .

(٤١) مصطفى خلف ، الفقر في الريف المصري ، بحث في كتاب : دراسة المشكلات الاجتماعية ، إشراف محمد الجوهري ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣م ، ص ٩٠ - ٩١ .

(٤٢) عبد الباسط عبد المعطي ، توزيع الفقر في القرية المصرية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩م ، ص ٥٠ .

(٤٣) بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعي ، مصر في الثمانينات نقلاً عن عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، الدولة والقرية المصرية دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية ، سلسلة قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، ١٩٨٥م ، ص ١١٠ .

(٤٤) محمد عبد النبي ، البناء الطبقي في الريف المصري : ملاحظات نقدية ورؤية واقعية ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، إشراف : محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ١٥٥ .

(٤٥) محروس خليفة ، النظام الاقتصادي ونوعية الحياة في العالم الثالث ، بحث منشور في ندوة : عاطف غيث الرابعة من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٣م ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣م ، ص ٩٩ .

(٤٦) جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩م ، ص ١٠٤ .

(٤٧) الدليل الإحصائي لمحافظة الغربية (القرى والشياخات) ١٩٩٣/٩٢م ، ص ٣ ، ٦ .

(٤٨) DIETZ S.K., QUANTITATIVE ESTIMATION USING FOCUS GROUPS, THE ANNUAL MEETING OF THE AMERICAN ASSOCIATION OF PUBLIC OPINION RESEARCH, MAY 18, 1981, P. L.

(٤٩) محمود فهمي الكردي ، التحضر (دراسة اجتماعية / الكتاب الثاني) ، الأنماط والمشكلات ، دار المتنبي للنشر والتوزيع ، الدوحة ، ١٩٨٦م ، ص ٢٣٩ .

(٥٠) انظر في هذا الصدد : علي المكاوي ، الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية : دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م ، ص ٢١٢ .

(٥١) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعي (دراسة ميدانية نقدية) ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣م ، ص ٢٩ .

(٥٢) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥م ، ص ٢٦٧ .

(٥٣) MYRDAL G., ASIAN DRAMA, AN ENQUIRY INTO THE POVERTY OF NATIONS, PENGUIN BOOKS 1968, PP. 851 - 852 .

(٥٤) عبد الهادي الجوهري ، المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الخامس عشر ، يناير ١٩٧٨م ، ص ٨٥ .

(٥٥) نفس المرجع السابق ، ص ٩٠ .